مقدمة :

يشهد العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين العديد من المستجدات والمتغيرات الحيوية التي أثرت على تنمية الأمم بمختلف أشكالها ، الصناعية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، لذا تجتهد الأمم والشعوب والدول والحكومات وتبذل المزيد من الوقت والجهد والمال في سبيل تطوير العديد من نظمها وعلى رأسها مجالات التربية والتعليم ، لما لها من خصوصية كبيرة وتأثير كبير على مناحي الحياة ، بالإضافة إلى تأثيرها وتأثرها بالأنظمة المختلفة في الوزارات والمؤسسات الأخرى ، ولتتواكب مخرجاتها مع المتطلبات التي تحتاجها تلك المتغيرات .

وتعد مرحلة التعليم الثانوي البوابة الرئيسية التي ينطلق من خلالها الفرد لسوق العمل أو الجامعات على حد سواء ، حيث تهدف مرحلة التعليم الثانوي إلى : " إعداد الطلاب للحياة جنبًا إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي ، أو المشاركة في الحياة العامة ، والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية " (جمهورية مصر العربية – قانون التعليم ١٩٨١، المادة ٢٢ ، ٧) ، وبناء عليه نجد أن هناك اهتمامًا ملموسًا في سياسات التعليم في البلدان العربية وما احتوته الأهداف العامة لنظام التعليم الثانوي بأن يكون هذا التعليم متوافقًا مع السياسات التنموية والاجتماعية والاقتصادية (عبد الرحمن صائغ ، ٢٠١٠ ، ١) .

ولقد أكد الدستور المصري في مادته (١٩) أن : " التعليم حق لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية ، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله ، وتوفيره وفقًا للمعايير العالمية ، والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ، وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها " (دستور جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٤ ، ١١)

مما سبق يتضح أهمية التعليم في بناء شخصية الفرد ، وإعداد الفرد للحياة ، كما يعد التعليم الثانوي العام بمثابة العمود الفقري في العملية التعليمية ، فهو يحتل مكانًا

وسطًا يصل بين التعليم الأساسى من جهة والتعليم العالي من جهة أخرى ، و تقع عليه مسئولية الوفاء بحاجات الطلاب ورغباتهم و تطلعاتهم وإعدادهم ، بالإضافة للوفاء باحتياجات المجتمع ومتطلباته التنموية .

لذلك يعتقد معظم المربين أن هذه المرحلة من السلم التعليمى يجب أن تحتل أهمية خاصة من حيث الإصلاح والتطوير لتمكين الشباب – مبكرًا – من المقومات والمهارات التنافسية وفق المعايير العالمية، وكذلك تمكينهم من المعارف والمهارات التى تساعدهم إما على مواصلة الدراسة الجامعية أو الالتحاق بسوق العمل (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٩ ، ٢٢) .

ولذا شهد نظام التعليم الثانوي العام في مصر العديد من مراحل التطوير ، إلا أن نظرة المجتمع والتربويين تؤكد على ضعف المخرج وقلة كفاءته، وخيبة أمل للمستفيد الخارجي من هذا النظام .

وقد أظهرت دراسة محمد غنيمه (١٩٩٠) أن سرعة تغيير السياسات التعليمية في مواجهة المشكلات التعليمية وصدور القرارات الجديدة بلا تروي كان لها الأثر السلبي على التعليم بصفة عامة ، والتعليم الثانوي العام بصفة خاصة ، ومن ثم فإن هناك حاجة ماسة لالتزام النظم السياسية بإقامة حياة ديمقراطية سليمة وما يعنيه ذلك من تقدير لقيمة الفرد ومشاركة حقيقية له في كل أمر يهمه ، وضمان الحريات وعدالة تحقيق لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (محمد متولي غنيمه ، ١٩٩٠، "٤٩٥ ،٥١٦") .

ومن ثم ، يتضح أن واقع التعليم الثانوي العام في مصر يفتقد كثيرًا من الديمقراطية والحرية والمشاركة عند التخطيط له ، وعند رسم السياسة التعليمية له ، حيث تستقل الإدارة المركزية بالوزارة بوضع السياسة التعليمية ورسم الخطط ووضع المناهج والأهداف ، وما على مديريات التربية والتعليم في المحافظات سوى التنفيذ داخل مدارسها دون إبداء أي رأي أو أي اعتراض على سياسة معينة (سليم البراسي، ٢٠٠٥ ، ١٧٦) .

بالإضافة لذلك، اتسمت السياسة التعليمية في مصر بعدم الاستقرار؛ نتيجة للتغيرات الوزارية المتعاقبة وارتباطها بشخص وزير التعليم ، وعدم تبنى نظرية تربوية واضحة المعالم يقوم عليها النظام التعليمي ، كما أن التعليم لم يعرف بحال التحول إلى الإدارة الاستراتيجية التي من مظاهرها قبول المساءلة ، ومنهجية الإدارة بالأداء ، ولا توجد للتعليم في مصر رؤية استراتيجية طويلة الأجل ترسم صورة النجاح ، مما أدى إلى وجود أزمة تعليمية تحتاج إلى فكر استشرافى يتبلور في تخطيط استراتيجي على المدى البعيد (جمهورية مصر العربية – الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤/٢٠٣٠، ١٦) .

ولقد خضع نظام الثانوية العامة للعديد من عمليات التطوير ، ومن أهم مظاهر التطوير ، أن الثانوية العامة مرت بمراحل مختلفة من حيث النظام والمناهج الدراسية وأسلوب الامتحانات ، ونظام تنسيق القبول بالجامعات ، حتى أصبحت من كبرى المشكلات التعليمية فى مصر وأصبحت كابوسًا فمن عام واحد لعامين بمرحلتين.. للعودة ثانية لعام واحد ، ومن مواد إجبارية واختيارية.. لتبديلها معًا، ومن مواد منتهية.. لمتصلة، ، ومن تحسين.. إلى لا تحسين، ومن المجموع مجردًا.. لمقابلات شخصية وامتحان قدرات (حسني ثابت، ٢٠٠٨) .

مشكلة البحث :

من المسلم به أنه لا يوجد نظام تعليمي يتصف بالكمال ، فالتعليم العام عملية معقدة متعددة الجوانب والمسارات ومتنوعة في مكوناتها والأنشطة والعمليات المتعلقة بها.

ولذا أصبح تطوير التعليم والخروج به من أزمته الراهنة لم تعد مسئولية وزير أو وزارة أو متخصصين فقط وإنما أصبح عملاً قوميًا تشارك فيه جميع المؤسسات والهيئات والأفراد ويعكس آمال الرأي العام وتطلعاته، كما أن قضايا التعليم لم تعد قاصرة على المتخصصين، بل أصبحت قضية رأى عام ومسئولية قومية يتحملها

الجميع من خلال إعلام الجميع بتلك القضايا وإتاحة الفرصة لمشاركة معظم أفراد المجتمع على اختلاف مواقعهم حول ملامح التطوير وأهدافه (جورجيت قليني ، ٢٠٠٤ ، ١٠٤) .

مما سبق يتضح أن عملية تطوير التعليم عامة والتعليم الثانوي العام بصفة خاصة عملية مهمة وخطيرة تحتاج إلى مشاركة من الجميع، و فكر عميق و إحاطة تامة بما في المجتمع وحاضره ومستقبله ، وخاصة وأن هناك العديد من التحديات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، و التكنولوجية ، و التي لا يمكن تجاهلها ، بل يجب التصدي لها ومواجهتها .

وانطلاقًا من الأهمية المحورية لمرحلة التعليم الثانوى فى السلم التعليمى فقد اتجهت جهود وزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى فى الوقت الحالى نحو تطوير وتحديث مرحلة التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى وتطوير سياسات القبول بالتعليم العالي، وقد أثمرت هذه الجهود عن عقد المؤتمر القومى لتطوير التعليم الثانوى وسياسات القبول فى التعليم العالى فى مايو عام ٢٠٠٨ م ، من منطلق ضرورة الارتفاع بمستوى جودة التعليم لتصل إلى المعايير العالمية لإكساب الأجيال الجديدة فى مصر المعارف والمهارات العلمية والعملية المناظرة لأقرانهم فى المجتمعات المختلفة ، وتمكينهم من القدرات التنافسية اللازمة لاقتصاديات المعرفة العالمية والمحلية (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٩، ٢٣) .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم بمصر نحو تحسين وتطوير أداء التعليم الثانوي العام ، إلا أنه في الفترات الأخيرة ازداد مستوى انعدام الثقة بالمدرسة الثانوية في المجتمع المصري ، حيث تزايدت عدد الشكاوى المقدمة من أولياء الأمور بسبب عدم كفاية الكثير من معلمي المدارس الثانوية العامة ، وتزايدت عدم الثقة في قدراتهم على قيادة عملية الإصلاح والتعليم لطلابهم ، واهتزت مكانة المعلم في أذهان الطلاب ، فلم يعد المعلم قدوة بسبب تدني مستواه الاقتصادي ولجوئه

إلى الدروس الخصوصية لتعزيز ذلك المستوى(عبد الناصر عطايا وعصام رمضان ، ٢٠١٣، ١٠٧٧) .

كما أن هناك مؤشرات سلبية متعددة في مجال التعليم الثانوي العام بمصر منها تزايد الغش في الامتحانات ، والهروب من المدرسة وكثرة الغياب ، وهدر الإنفاق ، وتعاظم دور الامتحانات بشكل أدى لانتشار الدروس الخصوصية .

بالإضافة لما سبق فقد شهدت امتحانات الثانوية العامة في مصر في العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦م أزمة تسريب امتحانات الثانوية العامة بعد فشل وزارة التربية والتعليم فى مواجهة تسريبها على مواقع التواصل الاجتماعى وصفحات الغش الالكترونى ، ما اضطر وزارة التربية و التعليم لإلغاء امتحان بعض المواد الدراسية وتأجيل البعض الآخر، الأمر الذى يضع وزارة التربية والتعليم فى أزمة حقيقية .

وتعد أزمة تسريب امتحانات الثانوية العامة على النحو الذى تم هذه المرة أمرًا يمس أداء الدولة المصرية ، و يهدد الأمن القومى أو الدولة المصرية ، إذ لا شك أن وقائع التسريب تشير إلى إخفاق مؤسسى فادح ، حيث أكد الوزير المسئول وكذلك المسئولون عن امتحان الثانوية العامة أنه لن يكون هناك أى تسريب وأن هناك خططًا محكمة قد وضعت لضمان ذلك ، ومن ثم فإن ضرر الكارثة فادح إذ أن ما حدث من تسريب وغش يعنى تزييفًا للقدرات وعصفًا بتكافؤ الفرص ، من شأن نتائجهما أن تهدد بحرمان المجتمع من خيرة أبنائه الذين لن يتيح لهم هذا التزييف أن يخدموا وطنهم فى المكان الأمثل لقدراتهم (أحمد يوسف،٢٠١٦) .

ولذا كثر الجدل والنقاش حول الاختبارات العامة للمرحلة الثانوية العامة في البلاد النامية ، والمتقدمة علميًا وتكنولوجيًا ، وذلك لأهمية صياغة قرار القبول في مؤسسات ومعاهد التعليم العالي ، ولارتباط ذلك بعجلة التقدم والتطور ، وكذلك لارتباط فرص العمل بالقدرات والمهارات (حمد المحرج، ٢٠٠٩ ، ٢١٣) .

ولقد أقرت العديد من الدول بأن الاعتماد على معيار واحد فقط لتحديد مصير الطالب ومستقبله أسلوب غير فعال ، ورأت إضافة معايير أخرى ، كاختبارات القدرات العامة ، والمباراة /الامتحانات التنافسية ، والمقابلات الشخصية ، وسجلات الطلاب المدرسية خلال المرحلة الثانوية ، ذلك أن هذه المعايير الإضافية تعطي صورة أكثر تفصيلاً عن قدرات الطالب وخصائصه (رفيقة حمود ،٢٠٠٩ ، ٨٩) .

ومن ثم ، يؤكد محمد الشاروط على ضرورة تقويم كافة الجوانب ذات العلاقة بقضية القبول في مؤسسات التعليم العالي من خلال السياسات والإجراءات والأنظمة والتعليمات من أجل الوقوف على مدى استجابتها لمتطلبات التنمية ، والتعرف على قدرات ومهارات خريجي المرحلة الثانوية باعتبارهم مدخلات نظام التعليم العالي (محمد الشاروط ،٢٠١٠ ، ٥٦٧) .

مما سبق يتضح أن نظام الدراسة والامتحان بشهادة التعليم الثانوي العام في مصر ، ونظام القبول بالتعليم العالي بحاجة إلي تطوير لمواجهة أوجه القصور والخلل في النظام ولذا تتضح مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي :

كيف يمكن تطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية هي :

١. ما واقع نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر ؟

٢. ما قواعد ونظم القبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر؟ وما أوجه النقد التي توجه إليها ؟

٣. ما أهم نماذج سياسات القبول بالتعليم العالي في دول العالم ؟

٤. ما التصور المقترح لتطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي ؟

أهداف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى تطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي ، وذلك من خلال :

١. رصد واقع نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر .

٢. تحديد قواعد ونظم القبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر، وأوجه النقد التي توجه إليها .

٣. الوقوف على أهم نماذج سياسات القبول بالتعليم العالي في دول العالم.

٤. تقديم تصور مقترح لتطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث فيما يلي :

١. أهمية المرحلة الدراسية التي يتناولها البحث وحيويتها ؛ حيث أنها حلقة الوصل بين التعليم الأساسي ، والتعليم العالي والجامعي ، كما تتعامل مع الطلاب في مرحلة من أخطر مراحل عمرهم .

٢. مواكبة الجهود الداعية إلى تطوير نظام الثانوية العامة في مصر .

٣. توجيه الجهات المختصة في وزارة التربية والتعليم نحو نظام جديد للدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر.

٤. التغلب على العديد من السلبيات التي تواجه النظام الحالي للثانوية العامة في مصر .

٥. أن نظم وسياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي هي قضية تشغل الرأي العام دائمًا لارتباطها بمستقبل الشباب ، كما أنه موضوع يشغل رجال التعليم والمختصين ، وذلك لارتباطه بنظم التعليم الأخرى وكذلك لارتباطه بحاجة المجتمع ومستقبل التنمية في مصر.

٦. تعدد المستفيدين من التصور المقترح ؛ ومنهم المسئولين عن التخطيط لهذه المرحلة ، وصانعي السياسة التعليمية .

منهج البحث :

حتى يستطيع البحث تحقيق أهدافه فقد استخدم البحث المنهج الوصفي، وذلك لوصف واقع نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر، والوقوف على أهم قواعد ونظم القبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر، وأوجه النقد التي توجه إليها ، بالإضافة إلى الوقوف على أهم نماذج سياسات القبول بالتعليم العالي في دول العالم ، بما يسهم في تقديم تصور مقترح لتطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي . وكل ذلك سيتم وفق الخطوات التالية :

أولاً: الإطار النظري ، ويشتمل على:

١. عرض وتحليل لواقع نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر، (وذلك للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة مشكلة البحث) .

٢. عرض وتحليل لأهم سياسات القبول بالتعليم العالي ، (وذلك للإجابة عن السؤال الثاني والثالث من أسئلة مشكلة البحث).

ثانيا : تصور مقترح لتطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي (وذلك للإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة مشكلة البحث).

مصطلحات البحث :

- تطوير:

يعني التطوير : تخطيط الفرص التعليمية التي تستهدف إحراز تغييرات بعينها في الشيء المستهدف (النظام التعليمي – المنهج المدرسي – سلوك الطالب – ....) وتقدير المدى الذي حدثت به هذه التغييرات (مجدي إبراهيم ، ٢٠٠٩، ٣٢٧) .

كما يعرف التطوير على أنه النمو في البنية والوظيفة والتنظيم . كما أنه الوصول بالشيء المطور إلى أحسن صورة من الصور ، حتى يؤدي الغرض المطلوب منه بكفاءة تامة ، ويحقق الأهداف المنشودة منه على أتم وجه ، وبطريقة اقتصادية في الوقت والجهد والتكاليف (فاتن عزازي، ٢٠٠٨، ١٥) .

شهادة الثانوية العامة:

الشهادة التي يحصل عليها الطالب بعد إتمامه مرحلة التعليم الثانوي العام والتي تؤهله للتعليم العالي ، ومدة المرحلة الثانوية ثلاث سنوات، يمكن لطالب الثانوية العامة اختيار المواد التي يدرسها عن طريق التخصص الذي يختاره حسب رغبته : علمي (علوم أو رياضيات) أو أدبي.

المفهوم الإجرائي لمصطلح (تطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة) :

عملية متكاملة تستهدف تغيير مخطط لنظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة بغية الوصول به إلى أحسن صورة ممكنة ، حتى يحقق الأهداف المنشودة منه على أتم وجه ، وبطريقة اقتصادية في الوقت والجهد والتكاليف .

أولاً : الإطار النظري:

واقع نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر:

تستمد المرحلة الثانوية فلسفتها وأهدافها من كونها مرحلة عبورية بين المرحلة الأولى والمراحل الأخرى سواء كانت جامعات أو معاهد أو الحياة ذاتها ؛ فالمرحلة الأولى أساسية لجميع الأطفال ؛ إذ يكتسبون فيها المقومات الأساسية التي تعدهم للمواطنة السليمة ، والمرحلة الجامعية أو العالية تعد الشباب لأعمال مهنية يمارسونها بعد تخرجهم ، لذا تعد المرحلة الثانوية هي مرحلة بناء الذات ، وتكوين الشخصية السوية ذات الاتجاهات والقيم السليمة حيث تمثل الفترة العمرية المقابلة للمرحلة

الثانوية مرحلة الإعداد الجاد للمواطن الفرد في قيمه ومعتقداته وسلوكه وهويته (كامل جاد ، ٢٠٠٢،١٦).

ولذا يجب أن تقوم فلسفة التعليم الثانوي العام في مصر على مجموعة من المبادئ منها : (إبراهيم المتولي، ٢٠١٦ ، ١٦٠ – ١٦١)

- **مبدأ النسبية الثقافية :** ويعني أن الثقافة تنشأ وتتطور حتى تشبع حاجات أبناء المجتمع ، ومن ثم التفاعل مع كل الثقافات والاستفادة منها في إطار الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع .
- **مبدأ الإنسانية :** ويعني أن هناك مساحة واسعة تلتقي فيها كل الثقافات بالرغم من وجود عنصر التنوع والاختلاف ، وتتمثل الأرضية المشتركة بين هذه الثقافات في البقاء والنماء والحرية .
- **مبدأ التوفيقية :** ويعني ضرورة قيام الإنسان بالتوفيق بين الشعور المتنامي بالوجود في عالم مترابط ومتداخل ، والشعور بالمسئولية الأخلاقية تجاه هذا الوجود .
- **مبدأ عالمية حقوق الإنسان :** ويتضمن احترام الحريات الأساسية للفرد ، وتحقيق التفاعل البناء بين الفرد والمجتمع ، على أن يكون للفرد الاستقلال دون الذوبان ، وإثبات الذات دون النكران ، وللمجتمع الولاء والانتماء والعطاء والمشاركة في عجلة التنمية .

ولقد نص قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ في المادة (٢٢) على ما يلي : " تهدف مرحلة التعليم الثانوي إلى إعداد الطلاب للحياة جنبًا إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي ، أو المشاركة في الحياة العامة ، والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية " (جمهورية مصر العربية – قانون التعليم ١٩٨١ ، ٧) .**وتكاد تجمع الدراسات المتخصصة التي اهتمت بدراسة أهداف التعليم الثانوي على الأهداف التالية :**

- إعداد الفرد المؤمن بالله وكتبه ورسله وقيمه الدينية .

- إعداد الفرد المؤمن بوطنه ، ولديه انتماء للأمة العربية بصفة خاصة والإنسانية بصفة عامة .
- تزويد الفرد بالقدر المناسب من المعارف والمهارات اللازمة لتحقيق ذاته ، ومواكبة التغيرات العالمية.
- إعداد الطالب لمواصلة تعليمه العالي والجامعي من أجل تحقيق التنمية .(المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ،٢٠٠٩ ، ١٨)
- بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل ، مع التأكيد على الهوية الثقافية العربية والإسلامية للشخصية المصرية .
- التعرف على حاجات المجتمع وإعداد جيل منتج يساهم مساهمة فعالة في النهوض بالمجتمع .
- تنمية تقدير المسئولية والعمل على أن يدرك الطالب ما له من حقوق وما عليه من واجبات .
- إعداد الطالب القادر على الابتكار والتجديد والتحليل ، وذلك بتزويده بالمهارات الفكرية والعقلية المناسبة للحياة المصرية .(السيد مندور، ٢٠٠٥ ، ٥٨)

وعلى ضوء ما سبق يمكن بلورة أهداف التعليم الثانوي العام فيما يلي : (غادة عبد السلام، ٢٠٠٩، ١١٧)

- تمكين خريجي التعليم الثانوي العام من الاستمرار في التعلم مدى الحياة تعلمًا ذاتيًا
- تنمية قدرة الخريج على العمل المنتج في سوق العمل ، من خلال تزويده بالمعلومات والمهارات العلمية والعملية ، ومهارات الاتصال والتفاوض في الحياة العملية .
- تنمية المواطنة لتعميق الهوية وتنمية ولاء الطالب لموطنه ، وتمكنه من لغته القومية ، ومعرفته لتاريخه وواقعه وحقوقه ومسئولياته.

ومن الملاحظ أن التعليم الثانوي العام بوضعه الحالي يعاني العديد من المشكلات والتي تعوق تحقيقه لأهدافه الخاصة في إعداد الطلاب إعدادًا متكاملاً ، ومواجهة المشكلات الحياتية ، **ويتضح ذلك من الآتي :**

- عدم الاستناد إلى فلسفة تربوية واجتماعية واضحة .
- ضعف مخرجاته مما يحد من تنمية المجتمع وتلبية احتياجاته في مختلف المجالات ومما يؤثر على تقدمه وتطوره .
- ضعف المردود الاقتصادي من التعليم الثانوي العام حيث ترتفع تكلفته ويزداد الهدر فيه . (عاشور عيد ، ٢٠٠٣ ، ١١٣)
- الشعور الجماهيري المحيط تجاه واقع الأداء في المدرسة الثانوية العامة ، وتدني المخرجات الأساسية والحقيقية لها .
- ضعف تلبية احتياجات الطلاب النفسية والاجتماعية ، ووجود قصور في تنمية المهارات ، والقيم ، وأساليب التعلم الذاتي ، وروح الابتكار والإبداع .
- ضعف قدرة التعليم الثانوي على تلبية مخططات التنمية ومسايرة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي نتيجة لانخفاض كفاءته الداخلية والخارجية . (غادة عبد السلام، ٢٠٠٩ ، ١٢٤– ١٢٥)

وتستمد مرحلة التعليم الثانوى أهميتها من أربعة أبعاد أساسية يشكل كل منها أهمية خاصة ، وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي: (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٩ ، ٢٢– ٢٣)

- **البعد الأول** : اعتبارهذه المرحلة معنية بشريحة عمرية هامة من الطلاب، وهى شريحة تمثل فترة الشباب المبكر التى ترسم مستقبل أى مجتمع ، وتنهض به ، كما أن هذه المرحلة ذات أهمية على مستوى الفرد حيث إنها المرحلة التى يتحدد على أساسها وفى ضوء خبراتها مسار نمو الفرد اجتماعيًا ونفسيًا واقتصاديًا فى المستقبل.

- **البعد الثانى** : يرتبط النمو الاقتصادى إيجابيًا بالنمو فى التعليم الثانوى والتعليم العالى ؛ إذ أن التعليم الثانوى له تأثير كبير على درجة التعامل بكفاءة مع الأدوات المرتبطة بانتشار التكنولوجيا من خلال تزويد هذه الشريحة العمرية الواسعة – طلاب التعليم الثانوى – بمهارات التعامل مع التكنولوجيا.
- **البعد الثالث:** إن تأثير التعليم الثانوى يظهر واضحًا فى عملية نقل التكنولوجيا إلى العالم الثالث ، كما أنه يمكن أن يوفر المهارات المطلوبة للتوسع التكنولوجى، بالإضافة إلى أنه يوفر مناخًا جاذبًا للاستثمارات العالمية المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة.
- **البعد الرابع:** إن التوسع فى التعليم الثانوى من شأنه أن يحقق العدالة الاجتماعية من خلال توسيع قاعدة الاستفادة للشرائح الفقيرة فى المجتمع، وبالتالى يجب أن تسعى السياسات الجادة إلى الانتقال من سياسة التعليم الثانوى الخاص بالصفوة إلى التعليم الثانوى للجماهير.

سياسة القبول بالتعليم الثانوي العام :

لقد حددت المادة (٢٣) من قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ شروط القبول بمرحلة التعليم الثانوي بصفة عامة كما يلي : " مدة الدارسة في مرحلة التعليم الثانوي ثلاث سنوات دراسية، ويشترط فيمن يقبل بالصف الأول من مرحلة التعليم الثانوي أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي ، وألا يزيد سنه في أول أكتوبرمن العام الدراسي على ثمانية عشر عامًا، ويصدر وزير التعليم القرارات المنظمة لحالات التجاوز عن السن" (جمهورية مصر العربية – قانون التعليم ١٩٨١، ٧).

بالإضافة لما سبق يحدد وزير التعليم شروط وأحوال القبول في كل مرحلة تعليمية من مراحل التعليم قبل الجامعي على أن تكون المفاضلة بين المتقدمين في

المرحلة الثانوية على أساس عاملي السن والمجموع الكلى للدرجات على مستوى المحافظة (جمهورية مصر العربية – قانون التعليم ١٩٨١ ، المادة ١٠ ، ٤) .

مما سبق يتضح أن شروط القبول بمرحلة التعليم الثانوي العام على النحو التالي :

١. الحصول على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي .

٢. ألا يزيد سن المتقدم في أول أكتوبرمن العام الدراسي على ثمانية عشر عامًا، على أن يصدر وزير التعليم القرارات المنظمة لحالات التجاوز عن السن.

٣. تكون المفاضلة بين المتقدمين في المرحلة الثانوية العامة على أساس عاملي السن والمجموع الكلى للدرجات على مستوى المحافظة.

و فيما يلي : الجدول رقم (١) يوضح التطور الكمي لعدد المدارس والطلاب فى التعليم الثانوي المصري على مدى خمس سنوات فى الفترة من (٢٠١١/٢٠١٢) – (٢٠١٥ / ٢٠١٦) (جمهورية مصر العربية – الكتاب الإحصائي، ٢٠١٥ /٢٠١٦)

المراحل	٢٠١١– ٢٠١٢		٢٠١٢–٢٠١٣		٢٠١٣–٢٠١٤		٢٠١٤–٢٠١٥		٢٠١٥–٢٠١٦	
	مدارس	طلاب	مدارس	طلاب	مدارس	طلاب	مدارس	طلاب	مدارس	طلاب
الثانوي العام	٢٧٨٠	١٣٢٤٤٤٠	٢٨٧٤	١٣٩٠٢٦٢	٢٩٩٤	١٤٥٥٤٧٢	٣١١٤	١٥٣٥٠٦٤	٣٢٣٥	١٥٧٦٣٣٦
الثانوي الصناعي	٩٢٤	٨٣٧٠٥٢	٩٤٧	٨٥٦١٢٦	٩٦٦	٧٩٤٢١٥	٩٦٦	٨٠٩٠٩٣	١٠٩٠	٨٤٣٨٠٠
الثانوي الزراعي	١٨٥	١٦٩٧٣٤	١٨٨	١٧٩٠١٣	١٩٩	١٦٥٥١٣	٢٠٥	١٦٨٧٠٥	٢٣٢	١٨٧٩٩٧
الثانوي التجاري	٧٢٤	٥٨٢٣٤٠	٧٣٣	٦٠٩٧٤٢	٧٥٦	٦٠٨٤٠٣	٧٤٤	٦١٥٥٨٨	٧٣٠	٦٢٠٥٢٨
ثانوي فندقي	٥٩	٣٩٠٤٢	٦١	٤١٩٧٨	٦٣	٤١٧٤٨	٨٠	٥٢٣٦٤	٩٨	٥٨٣٦١

يتضح من الجدول رقم (١) السابق أن أعداد مدارس الثانوي العام فى تزايد مستمر بالإضافة إلى تكدس الطلاب في التعليم الثانوي العام على حساب الأنواع

الأخرى ، وقد يرجع ذلك إلى أن التعليم الثانوي العام هو الطريق المؤدي للتعليم العالي ، بالإضافة إلى كثرة المشكلات التي يواجهها التعليم الفني ومنها ما يتعلق بالإمكانات البشرية أو المادية أو نوعية البرامج المقدمة أو الانخفاض النسبي لنوعية التعليم والنظرة المتدنية للتعليم الفني.

نظام الدراسة والامتحان بشهادة التعليم الثانوي العام :

تتكون مقررات الدراسة في التعليم الثانوي العام من مواد إجبارية ومواد اختيارية، ويصدر بتحديد هذه المواد وعدد المواد الاختيارية التي يتعين على الطالب أن يجتازها بنجاح ، قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي وموافقة المجلس الأعلى للجامعات (جمهورية مصر العربية – قانون التعليم ١٩٨١ ، المادة ٢٦ ، ٨) .

وتطبق وزارة التربية والتعليم في مصر الآن نظام الفصلين الدراسيين في الصفين الأول والثاني الثانوي العام ، ونظام السنة الدراسية الكاملة في الصف الثالث الثانوي العام .

أما بالنسبة لشروط التقدم لامتحان الثانوية العامة (جمهورية مصر العربية – قانون التعليم ١٩٨١ ، ، ٨ – ٩) **فقد حددتها المادة (٢٨) لقانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١** حيث أوضحت أنه يجرى الامتحان للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلة واحدة فى نهاية السنة الثالثة، ويسمح للطالب فى نهاية المرحلة بالتقدم للامتحان فى المواد المقررة بها ، وذلك بالمدارس الرسمية والخاصة التى تشرف عليها الدولة، كما يجوز له التقدم لهذا الامتحان من الخارج، وفقًا للضوابط التى يصدر بها قرار من وزير التربية والتعليم، ويدرس طلاب القسم العلمى المواد العلمية وطلاب القسم الأدبى المواد الأدبية بالإضافة إلى المواد الإجبارية للقسمين ، كما يحدد بقرارمن وزير التربية والتعليم وقف القيد وقواعد تنظيم قبول الأعذار .

ولكل طالب رسب بالدورالأول فى مادة أو مادتين على الأكثر أن يتقدم لإعادة الامتحان فيما رسب فيه بالدور الثانى ، بحيث لا يحصل الطالب فيما رسب فيه على أكثر من ٥٠% من النهاية الكبرى للمادة. كما أكدت المادة (٢٩) من القانون على أن يمنح الطالب الناجح فى جميع المواد المقررة للدراسة فى الصف الثالث الثانوى شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة يتقدم بها لاستكمال الدراسة الجامعية خلال السنوات الخمس التالية لحصوله عليها ، وتعتبر شهادة الثانوية العامة شهادة منتهية تصلح للتعامل بها فى سوق العمل .

ولقد مر نظام الدراسة والامتحان بالثانوية العامة في مصر بعدد كبير من التغيرات : (مها جويلي ، ٢٠٠٧ ، ١٩٣ ؛ محمود علوان ، ٢٠١٣ ؛ عبير صلاح الدين ، ٢٠١٤)

- ففى عام ١٩٨١، أدخلت وزارة التربية والتعليم نظامًا جديدًا على الثانوية العامة، وتم تشعيب القسم الأدبي إلى شعبتين أيضًا، وكان التخصص يبدأ مع هذا النظام منذ الصف الأول الثانوى، ولم يستمر هذا النظام طويلاً، حيث تم إلغاؤه بالقرار الوزارى رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨، وبالتالي عادت الثانوية العامة إلى ثانوية السنة الواحدة، فكان الصف الأول والثاني الثانوي دراسة عامة والتخصص يقع في الصف الثالث فقط، الذي كان بمثابة سنة الشهادة .
- وفى عام ١٩٩١ ، تعدل نظام الدراسة في الثانوية العامة، وتم إدخال المواد الاختيارية لدراسة ميول وقدرات الطلاب، وكذلك كان هذا أول عام يتم فيه دراسة المستوى الرفيع للطلاب، بما يساعد على زيادة مجموع الطلاب .
- وقد شهد عام ١٩٩٤ تحول الدراسة في الشهادة الثانوية إلى النظام الممتد بين العامين الثانى والثالث الثانوي، وكانت الدراسة تتم بموجب مواد إجبارية ومواد اختيارية يختارها الطالب عند التخصص في الصف الثانى الثانوي، ووفقا لهذا النظام كانت تحسب درجة الطالب بمتوسط ما حصل عليه من درجات في العامين الثانى والثالث

للثانوية العامة، وفى نفس العام أُدخل نظام تحسين المجموع ، وأصبح من حق الطالب، سواء الراسب أو الناجح التقدم لامتحان دور ثان لتحسين درجاته فى شهر أغسطس ، وانتشرت وقتها ظاهرة النتائج التى تتجاوز مائة بالمائة من الدرجات، وقد ألغى هذا النظام بعد عامين من تطبيقه ، وبداية من العام الدراسي ١٩٩٨/٩٧ ظلت الثانوية العامة تدرس بنظام العامين وبنظام الشعبتين .

- وفي عام ٢٠١٢ ، أصدر مجلس الشعب قانونًا بتحويل احتساب درجات الشهادة الثانوية العامة من عامين إلى عام واحد هو الصف الثالث الثانوي .

ومنذ بداية التسعينات من القرن العشرين وحتى الآن وجهت وزارة التربية والتعليم عناية خاصة لهذه المرحلة ، وقد تمثل ذلك في صدور العديد من القوانين و القرارات الوزارية المتلاحقة لتطوير هذه المرحلة ، بدأت بصدور القرار رقم (١٨٥) لسنة ١٩٩٠ ، والذي قسم العام الدراسي إلى فصلين دراسيين في الصف الأول والثاني من المرحلة الثانوية ، ثم صدور القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ ، والذي عرف بنظام التحسين ، وتعديله بالقانون رقم (١٦٠) لسنة ١٩٩٧ ، وذلك بهدف تخفيف العبء الدراسي على الطلاب ، وتخفيف العبء النفسي والعصبي والاقتصادي على أسرهم (هيام أحمد ، ٢٠٠٨ ، ٧) .

ويلاحظ أن محاولات التطوير في خطة الدراسة اقتصرت على إضافة مقررات دراسية أو حذفها ، أو زيادة وزنها النسبي ، وتتضمن مواد الدراسة مواد أساسية لجميع الطلاب و مواد أخرى للاختيار من بينها وفقًا لاستعداد الطالب ، وقدراته ، وبالنسبة للمقررات الدراسية فيغلب عليها الطابع النظري ، وتتصف بالكثرة والطول .

وتعد الامتحانات أحد الأنظمة الفرعية التي يتكون منها أي نظام تربوي إلا أنها تعتبر من أهم وأخطر الأنظمة الفرعية التي تترك بصماتها على مجمل النظام التربوي وتؤثر انعكاساتها السلبية على أداء النظام التعليمي بكليته ، ومن هنا يأتي حرص

الأنظمة التعليمية في دول العالم على تطوير نظم الامتحانات فيها وتجديدها وتقليص ما يصاحبها من ظواهر سلبية (أحمد الخطيب ، ١٩٩٩، ١١٩) .

ولذا فقد حظي امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة وما يتعلق به من أنظمة وتعليمات باهتمام كبير من قبل وزارة التربية والتعليم ، ويظهر ذلك واضحًا من خلال التعديلات والتحسينات المستمرة على هذا الامتحان بهدف تحسين مخرجاته وتحقيق الأهداف التي وضعت من أجله .

إذ يشكل امتحان الدراسة الثانوية العامة حدثًا مهمًا بالنسبة للطلاب وأولياء أمورهم ، وبعد أن ينهي الطلاب الامتحان يتحدد في ضوئه مستقبلهم ، وهذا يعني أن مستقبل الطلاب الأكاديمي أو المهني مرهون بنتائج ذلك الامتحان ، وبذلك أصبح منعطفًا حرجًا يتحدد عنده مستقبلهم وفرصتهم في التعليم (محمد خطايبة وراتب السعود ، ٢٠٠٩ ، ١٣) .

وقد أصبح ارتباط هذا التعليم بالامتحانات وبالشهادة أوثق من ارتباطه بالحياة وبالثقافة العامة ، والتحصيل المعرفي فيه مقدم على أي نشاط آخر ، واستيعاب المادة الدراسية فيه يلغي أي اهتمام بتنمية الجوانب المختلفة في شخصية المتعلم . ولذا فإنه في ظل هذا التعليم فلا مجال فيه للتفكير والابداع (سليم البراسي، ٢٠٠٥، ١٦٤-١٦٥) .

كما أصبحت من أهم وظائف امتحان الشهادة الثانوية العامة في مصر هي (الانتقاء والفرز) وذلك لأنها تؤدي بالطلاب أصحاب الدرجات العليا من خلال مكتب التنسيق إلى أفضل الكليات في أفضل الجامعات ، من خلال نظرة معينة لأفراد الشعب المصري حيث أنهم يربطون بين المكانة الاجتماعية والوضع الاقتصادي وبين المؤهل الذي يحصل عليه الطالب (أحمد الباز ، ٢٠٠٨ ، ١٤٨) .

إن الامتحان ليس هو الهدف الأساسي من عملية التعليم ، وإنما هو وسيلة ، المفروض منها أن تكشف عن أوجه القوة و الضعف في العمل التعليمي ، وبالتالي

فبقدر ما تكون هذه الوسيلة (الامتحان) كاشفة كشفًا صحيحًا عن أوجه القوة والضعف ، بقدر ما تساعد بالفعل على التطوير الفعال للتعليم (سعيد إسماعيل ، ١٩٩٤، ٢٣) .

ويعد التقييم مصطلح عام لمجموعة من العمليات التي تقيس نتائج تعلم الطلاب من حيث المعرفة والمهارات والقدرات المكتسبة ، وبالتالي يمكن تصنيف الطلاب من حيث النجاح أو الفشل ، والتعرف على نقاط القوة والضعف في الأداء و تقييم فعالية التدريس ، بما يسهم في تحسين الأداء (Ulster University, 2016 , 3) .

وبالتالي فإن الهدف من التقييم هو التحسين وليس مجرد القياس فقط ، ولا تزال المدارس الثانوية العامة تشير إلى أنها بحاجة إلى تطوير عملية التقييم لمساعدة الطلاب على التعلم بشكل أفضل (Office for Standards in Education, 2003, 34). فالتعليم يجب أن ينتقل من شكله التقليدي المعتمد في الأساس على الحفظ والتلقين إلى تعليم يقوم على حل المشكلات ، وبحث عن الحلول ، مع تطوير فعلي للمناهج بما يحفز الطلاب على التخيل والإثارة (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠١٠، ٣).

سلبيات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة في مصر :

على الرغم من أن نظام امتحان الثانوية العامة يتضمن مجموعة من الإجراءات والعمليات والسيناريوهات ، والذي يتم إعداده بطريقة منتظمة ودقيقة ؛ بهدف إعطاء كل طالب حقه من الدرجات من أجل وصول كل طالب إلى هدفه وفقًا للجهد المبذول منه خلال دراسته بالثانوية العامة ، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد بتطوير نظم الامتحانات والتقويم بالتعليم الثانوي العام بصدور العديد من القوانين والقرارات الوزارية ، **إلا أنه يعاني من العديد من السلبيات منها :**

١- قياس الجانب المعرفي :

حيث أنه امتحان تحصيلي لا يقيس إلا جانبًا واحدًا وهو قدرة الطلاب على الاستظهار والحفظ للمعلومات النظرية ، ويعجز هذا الامتحان عن قياس جوانب هامة أخرى تتعلق بنواتج التعلم عند الطلاب من مثل القيم والاتجاهات والمهارات الأدائية أو السلوكية والعمليات العقلية العليا (أحمد الخطيب، ١٩٩٩ ، ١٣٢). ومن ثم تؤكد الامتحانات الحالية على مبدأ التطابق أكثر من تأكيدها على مبدأ التنوع والتعدد في القدرات والمهارات بين الطلاب .

ويؤكد خبراء التربية والتعليم أنه يجب عند وضع أسئلة الثانوية العامة أو غيرها أن تكون نسبة ٦٨% من الأسئلة تناسب مستوى الطلاب العاديين ، و١٦% لمستوى الطلاب فوق المتوسط ، و١٦% لمستوى الطلاب تحت المتوسط ، كما يرى آخرون أن الامتحانات يجب أن توضع بحيث يمثل مستوى التذكر فيها نسبة ٣٥% ، ومستوى الفهم ٣٠% ، ومستوى التطبيق ٢٠% في حين تبقى نسبة ١٥% للمستويات العليا من الطلاب (زكي البحيري ، ٢٠٠٨ ، ٢٢٠) .

٢- الإهدار في الموارد الاقتصادية :

إن عقد هذا الامتحان يتطلب مشاركة أعداد ضخمة من الإداريين والمعلمين في الوزارة وفي المديريات وفي المدارس ، سواء من أجل تنظيم وإدارة ومراقبة هذا الامتحان بالإضافة لدفع الرواتب والمكافآت لهم لمدة تتجاوز الشهر كل عام ، إضافة إلى النفقات المترتبة على إشعال القاعات في المدارس ، وهذا يمثل إهدارًا في الموارد الاقتصادية لوزارة التربية والتعليم (أحمد الخطيب، ١٩٩٩ ، ١٣٤).

٣- تخلف الامتحانات عن مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية :

مما يعني اقتصار التقويم على برمجة عقول الطلاب في ضوء نمط الامتحان ، والنجاح دون تعلم حقيقي(عاشور عيد ، ٢٠٠٣ ، ١١٧) . بالإضافة إلى قصور

الامتحانات وأساليب التقويم بالمدارس الثانوية العامة عن مسايرة الاتجاهات الحديثة ، فبينما تتزايد الدعوة للاهتمام بعملية التقويم باعتباره الوسيلة التي يحكم بها على فاعلية العملية التعليمية ، إلا أن الأساليب التقليدية للتقويم ما زالت تحتاج إلى مراجعة ، وذلك لأنها لا تقيس في أغلب الأحيان سوى القدرة على الحفظ والاستظهار واسترجاع المعلومات في زمن معين ، كما لا تقدم صورة حقيقية عن تعلم الطالب على مدار العام (أحمد الباز ، ٢٠٠٨، ١٤٨- ١٤٩) .

٤- القلق النفسي والاجتماعي المصاحب للامتحان :

إن الأجواء و الممارسات الإدارية التي يتم فيها عقد هذا الامتحان إنما تشكل مبعثًا للقلق النفسي لدى الطلاب فضلاًعن أولياء أمورهم ، فالامتحان العام يعقد في أجواء مشحونة بالتوتر العصبي والقلق النفسي ، وتسود المدارس والمجتمع خلال انعقاد هذا الامتحان ، أجواء إعلان حالة الطواريء ، مما يؤدي إلى أن نسبة معقولة من الطلاب يراجعون الأطباء النفسيين خلال فترة انعقاد الامتحان ، أو يقوم البعض منهم بالانتحار بعد إعلان النتائج وإعلامهم بالفشل في هذا الامتحان (أحمد الخطيب، ١٩٩٩ ، ١٣٤- ١٣٥) .

وقد أظهرت دراسة محمد شاهين (٢٠٠٤) أن قلق الاختبار يترك آثارًا سلبية على الطلاب من حيث القدرة على التركيز والتحصيل ، كما أن الأسرة تمارس ضغوطًا على أبنائها لتحقيق درجات عالية في الاختبارات ، ولذا توصي الدراسة بضرورة تطوير مفاهيم الطلاب حول الامتحانات بغية تكوين اتجاهات إيجابية لديهم حولها بالإضافة إلى تطوير الإرشادات التربوية داخل المدارس لكيفية التعامل مع قلق الاختبار والحد من آثاره على تحصيل الطلاب .

٥- تطبيق الامتحان على المستوى الوطني :

إن تطبيق هذا الامتحان الموحد على جميع الطلاب ، وعدم الأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية في القدرات بين الطلاب والفروق في الظروف الاقتصادية والاجتماعية

، والفروق في التسهيلات والمرافق التربوية واختلاف مستويات التأهيل العلمي للمعلمين في المدارس المختلفة إنما يتناقض مع طبيعة هذا الامتحان حيث أنه امتحان صمم لقياس التحصيل ولا يرقى إلى مستوى الاختبارات المقننة التي تستخدم عادة على المستوى الوطني ، يضاف إلى ذلك أن هذا الامتحان يفتقر إلى العدالة والمساواة بين الطلاب نتيجة التمايز فيما بينهم للظروف والأسباب المذكورة أعلاه (أحمد الخطيب ، ١٩٩٩ ، ١٣٥) ، وبالتالي فإن امتحان الثانوية العامة بوضعه المركزي في مصر يبتعد عن هدفه الحقيقي ويؤدي إلى ضعف الارتباط بالبيئات المحلية (عاشور عيد ، ٢٠٠٣ ، ١١٨) .

ونظرًا لخطورة وصعوبة وجود امتحان واحد مركزي لجميع محافظات مصر ، ثم تُنقل أوراق الأسئلة وأوراق الإجابة إلى كافة المحافظات ، مع تعرض أوراق الأسئلة لكثير من المخاطر ، فيجب أن تكون امتحانات الثانوية العامة على المستوى الإقليمي لخدمة التنوع الفكري والثقافي ، مع ضرورة وضع قواعد عامة للامتحانات ، بحيث لا يحدث تسهيل للامتحانات ، أو تسيب أو سوء تقدير للدرجات لمنطقة على حساب أخرى وأن تقيس الامتحانات مستوى الفهم لا الحفظ (زكي البحيري ، ٢٠٠٨ ، ٢٢٧) .

٦- انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية :

إن الغالبية العظمى من الطلاب يأخذون دروسًا خصوصية ، بل إن الدروس الخصوصية أصبحت تشكل القاعدة والأساس بالنسبة للطلاب والمدرسة هي الاستثناء ، والغريب حقًا أن الدروس الخصوصية أصبحت تلقى تشجيعًا من قبل الأطراف الفاعلة في العملية التعليمية لأنها تؤدي إلى تحسين نتيجة المدرسة ، كما أن القلق والخوف من نتائج الامتحانات والرغبة في الحصول على مجاميع عالية يدفع أولياء الأمور والأبناء دفعًا لأخذ الدروس الخصوصية ، مهما كلفهم ذلك (حسن حسان ومحمد مجاهد ومحمد العجمي، ٢٠٠٧، ٥٧) ؛ فالنجاح في مرحلة ما قبل الجامعة، والذي يرتبط بإمكانية الفرد في الالتحاق بالتعليم العالي ونوع التعليم العالي الذي

يلتحق به، يحدده بشكل شبه كامل الموارد التي يستطيع الوالدان توفيرها لتكملة الاستثمار العام غير الكافي (راجي أسعد ، ٢٠١٢ ، ٨٥) .

ومن العوامل التي ساعدت على تفاقم ظاهرة الدروس الخصوصية في التعليم الثانوي العام ، ما يلي: (سليم البراسي ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٣)

١. السياسة التعليمية في هذه المرحلة حين جعلت التعليم الثانوي العام وسيلة لإعداد الطالب للالتحاق بالجامعة ذات الطلب الاجتماعي .

٢. جعل معيار الالتحاق بالجامعة مكتب التنسيق والدرجات دون اعتبار للميول والرغبات من جانب الطلاب .

٣. الحشو الزائد في المقررات الدراسية ، وعدم ارتباط المعلومات بالواقع .

٤. زيادة كثافة الفصول بدرجة عالية .

لقد أصبحنا نعاني اليوم مما يمكن أن نطلق عليه " تضخم الدرجات Grade Inflation " ، على نسق التضخم الاقتصادي ؛ فالعملة كثيرة ، وقدرتها الشرائية ضعيفة للغاية ، والدرجات أكثر ولا تؤهل الطالب لدخول الكلية التي يتمناها ، ومن الملاحظ أيضًا انخفاض مستوى الأداء لعدد غير قليل من الطلاب الحاصلين على نسب فلكية في الثانوية العامة في الفرق الإعدادية (أو الفرق الأولى بالجامعة) وفي عدد غير قليل من الكليات التي تسمى بكليات القمة . وهذه الظاهرة تزداد حدة ، عندما يلتحق الطالب بكلية يعتمد نظام الدراسة فيها على البحث والتعلم الذاتي والنقد والتحليل والتطبيق ، بالإضافة إلى المحاضرات بدلاً من الحفظ والاستظهار الذي يسود الثانوية العامة لا سيما من خلال الدروس الخصوصية ، وتقلص أو انعدام دور المدرسة (محمود عابدين ، ٢٠٠٧ ، ٤ – ٥) .

٧- ارتفاع نسب غياب الطلاب :

تبدو مشكلة الغياب بوضوح في التعليم الثانوي العام ، وتزداد وضوحًا في نهاية العام ، كما أن كثيرًا من الطلاب الذين يحضرون إلى المدرسة يهربون منها قبل

انتهاء اليوم الدراسي ، والغريب حقًا أن أولياء الأمور يشجعون أبناءهم على الغياب ويتحايلون على ذلك بالشهادات المرضية ، بسبب الاعتماد على الدروس الخصوصية واعتقادهم بقلة جدوى الحضور والانتظام بالمدرسة لتدني فاعليتها وتغير الصورة المشرفة للمدرسة (حسن حسان ومحمد مجاهد ومحمد العجمي، ٢٠٠٧، ٦١) .

٨- انتشار ظاهرة الغش :

والتي أصبحت لا تمثل حالة فردية بل جماعية فيما يطلق عليه الغش الجماعي ، فهو سلوك منحرف يتعارض مع القيم الأخلاقية ، وقد أفرزت هذه الظاهرة قيمًا جديدة لم تكن معروفة من قبل مثل التراخي والتكاسل والرغبة في النجاح السريع دون بذل الجهد والتسلق والتطفل على حساب الغير ، ومع شيوع الغش لم يعد النجاح والحصول على الشهادة دليل تعلم وتعليم دائمًا ، إنما هو في بعض الأحيان دليل مهارة في أمور أخرى قد تتناقض مع ما يقوم عليه العلم والتعليم من مبادئ وما يستهدفه من غايات (حسن حسان ومحمد مجاهد ومحمد العجمي، ٢٠٠٧، ٩١) .

حيث تؤدي الامتحانات المقدمة للطلاب بصورتها الحالية دورًا هامًا في انتشار ظاهرة الغش لاعتمادها على الحفظ والاستظهار وتتركز في جلسة واحدة في نهاية العام الدراسي ، ويسود فيها التوتر والقلق نظرًا لاعتبار نتائجها الركيزة الأساسية في تقدم الفرد وانتقاله إلى مرحلة أخرى ، بل وحصوله على العمل المناسب ، ويضاف إلى ذلك ما يشوبها من أوجه قصور عديدة مثل عدم استمرارية التقويم وشموله لجوانب شخصية المتعلم (السيد حجازي ، ٢٠٠٢ ، ٤٩) .

مما سبق يتضح أن نظام الدراسة والامتحان بالثانوية العامة في مصر يعاني العديد من المشكلات والسلبيات والتي تعوقه عن تحقيق أهدافه ؛ وبالتالي فإن هناك حاجة ملحة لتطوير هذا النظام .

سياسات القبول بالتعليم العالي :

لقد حظيت قضية القبول بالتعليم العالي باهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين لما لها من أهمية كبيرة في تحديد مدخلات التعليم الجامعي وما يترتب عليها من مخرجات .

ويمثل التعليم الثانوي في مراحل التعليم الحلقة الوسطى والتي تعد مخرجاتها مدخلات التعليم العالي بشعبتيه الأكاديمي والتقني ، ولذلك فإن هناك علاقة تأثير وتأثر بين التعليم الثانوي والعالي ، إذ تنعكس الخصائص البنيوية ودرجة الجودة النوعية في التعليم الثانوي على مدخلات التعليم الجامعي والعالي من الطلاب (رضا غنيم ، ٢٠٠٨ ، ٢٠) .

ويعد القبول العملية التي يتم من خلالها اصطفاء الطلاب للدخول في التعليم العالي(Robin , 2008,1) ، كما يشتمل القبول على كل الأنشطة والسياسات والإجراءات والممارسات المرتبطة بقبول الطلاب في التعليم العالي (كمال أبو شديد ،٢٠٠٩ ، ١٥٠) .

ويرجع الاهتمام بقضية القبول بالجامعات سواء من قبل المعنيين بأمره والقائمين عليه أو المستفيدين منه ، إلى أن القبول بالجامعات في حد ذاته يعد أداة من الأدوات الرئيسة لتنظيم التعليم الجامعي والمراحل السابقة عليه كمًا وكيفًا . إذ أن النظم والسياسات المنظمة للقبول بالجامعات تعتبر محددًا رئيسًا لعدد الطلاب المقرر قبولهم ومدى تحصيلهم للمعارف ، وتعلمهم للمهارات واكتسابهم للخبرات ، فسياسة القبول في التعليم الجامعي تمتد إلى مخرجات هذا التعليم ، فحسب سياسة القبول ونتائجها في خريجي التعليم الجامعي وتوزعهم على الاختصاصات المختلفة تحصل الملاءمة الكمية مع حاجات المجتمع من فئات الخريجين ، أو يوضع الشخص المناسب في المكان غير المناسب ، أو يصل الأمر إلى البطالة وآثارها السيئة على الأفراد والمجتمع ، وحسب سياسة القبول ونتائجها في مستوى التحصيل والتأهيل المهني

تحصل الملاءمة النوعية لمتطلبات العمل من الكفاءات ، وبالتالي ارتفاع الإنتاجية والإنتاج أو يحدث غير ذلك (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، يونيو ٢٠٠٩ ، ١٢٦ – ١٢٧) .

وقد مرت معايير القبول بالجامعات المصرية ، بتطورات طفيفة على مستوى الحياة الجامعية المصرية منذ إنشاء مكتب تنسيق القبول بالجامعات في عام ١٩٥٦م ، ولكنها في جملتها لم تخرج عن درجات الطالب في امتحان الثانوية العامة بتقسيماتها المشهورة عبر الزمن : علمي ، أدبي ، رياضيات ، وشاع لفترة في الماضي ما يسمى بالمجموعة الشاملة ، وغير ذلك من المسميات التي تدوركلها في فلك المجموع الكلي لدرجات الطالب في الثانوية العامة ، رغم الأخذ لفترة من الزمن بنظام المواد المؤهلة للقبول بالكليات بالإضافة إلى المجموع الكلي ، ورغم التركيز في أوقات أخرى على التوزيع الجغرافي والإقليمي بالإضافة إلى مجموع الثانوية العامة (محمود عابدين ، ٢٠٠٧، ٣) .

ومن أهم الضوابط والمعايير لتنسيق قبول المتقدمين من الطلاب الناجحين في امتحان شهادة الثانوية العامة على الكليات الجامعية المختلفة ما يلي : (محمد جعفر ، ١٩٩٦ ، ٢– ٥)

١. حاجة المجتمع وأجهزة الدولة المختلفة من التخصصات وفق خطة التنمية واحتياجات السوق المحلية والعربية .

٢. الامكانيات المتاحة لكل كلية جامعية من طاقة بشرية ومعامل دراسية وقاعات للمحاضرات .. إلى غير ذلك .

٣. الموقع الجغرافي للكلية الجامعية وارتباطه بالكثافة السكانية وبنوعية الدراسة بها .

٤. القدرات والمهارات الخاصة التي تتطلبها طبيعة الدراسة في بعض الكليات الجامعية .

٥. رغبة الطلاب وفق المجموع الكلي للدرجات في امتحان الثانوية العامة .

٦. معادلة الشهادة التي يحصل عليها من الدول العربية أو الأجنبية وفق معايير خاصة .

٧. أحقية طلاب التعليم الفني الناجحون بمجموع مرتفع في الدبلوم في مواصلة الدراسة بالكليات الجامعية المناظرة .

ويمتاز نظام تنسيق القبول للتعليم الجامعي بعدة مزايا أهمها ما يلي : (داخل جريو و وليد الزند ، ١٩٨٩ ، ٤٤)

- البساطة والسهولة التنظيمية إذ أنها لا تتطلب أكثر من إعداد استمارة تثبت فيها جميع الاختصاصات المتوافرة في الجامعات ، وما على الطالب سوى ترتيبها حسب تفضيله اختصاص طبقًا للشروط المعلنة، وتقدم هذه الاستمارات كمدخلات للحاسب الآلي لمعالجتها وفق برنامج خاص معد لهذا الغرض وإعلان ترشيحات الطلاب بيسر وسهولة بعد ذلك .
- لا مجال هناك للتلاعب أو ممارسة الضغوط الشخصية للقبول خلافًا للضوابط ؛ نظرًا لأن العملية تتم بصورة آلية بحتة .
- تحقيق العدالة ومبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع وتأمين حقهم المشروع بالانتساب إلى الجامعات وفقًا لمعدلاتهم .

أهم سلبيات نظام تنسيق القبول للتعليم الجامعي :

- السماح في بعض الأحوال لطالب أن يحتل مكانًا في كلية جامعية كان من المفروض أن يشغله طالب آخر أكثر منه أهلية بسبب التفضيل فقط بمعيار المجموع الكلي للدرجات للناجحين في الثانوية العامة.
- انصراف الطلاب عن التعليم إلى محاولة جمع أكبر قدر من الدرجات حيث أنها وسيلة المفاضلة للالتحاق بالتعليم الجامعي ، وتقاس كفاءة مدرس مرحلة الثانوية العامة بعدد الطلاب الذين التحقوا بكليات القمة من بين هؤلاء الذين كانوا ينتظمون في الدروس الخصوصية عنده .

- السماح للبعض من الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة بمجموع متواضع بالالتحاق بكلية من كليات القمة وذلك بالالتحاق بكلية مناظرة بدولة خارجية ثم التحويل لذات الكلية بإحدى الجامعات المصرية ، كما أن هناك إمكانية لحصول طالب على الثانوية العامة بمجموع مرتفع من دولة عربية يمكنه من الالتحاق بالكلية التي يرغب فيها . (محمد جعفر، ١٩٩٦، ٦-٧)
- قبول طلاب في اختصاصات لا يرغبون فيها وإنما قادتهم إليها مجاميع درجاتهم ، الأمر الذي قد يؤدي إلى إخفاقهم في هذه التخصصات فيما بعد أو اجتيازهم متطلباتها بأدنى المستويات في أحسن الأحوال.
- احتكار تخصصات معينة كالطب والهندسة لذوي المعدلات العالية وحرمان التخصصات الأخرى منها ، وهذه لا تقل أهمية عن الطب والهندسة في تنمية المجتمع .
- إن اعتماد القبول على أساس الدرجات وإن كان يبدو أنه يحقق العدالة وتكافؤ الفرص أمام جميع الطلاب إلا أنه في حقيقة الأمر ليس كذلك ، فهناك عوامل عديدة منها: الدروس الخصوصية ، والتمايز بين المدارس في الكوادر التدريسية والتجهيزات. (داخل جريو و وليد الزند ، ١٩٨٩ ، ٤٤)

وحاليًا يسمح نظام مكتب التنسيق في مصر لمعظم الحاصلين على الثانوية العامة للالتحاق بالتعليم العالي دون مراعاة شروط الكم أو الكيف والاحتياجات المطلوبة ، مما ترتب على ذلك ضعف المستوى العلمي من ناحية ، وزيادة عدد الطلاب في تخصص بعينه دون آخر من ناحية ثانية ، ويؤدي ذلك في النهاية إلى التحاق كثير من الخريجين – إذا وجدوا فرصة للعمل – بوظائف وأعمال لا تتناسب مع تخصصاتهم وقدراتهم ، وما يترتب على ذلك من ضياع للوقت والجهد وضياع لطموحات الأبناء والمجتمع (مها جويلي ، ٢٠٠٧ ، ١٩٢ ؛ زكي البحيري ، ٢٠٠٨ ، ٢٣٨) .

مما سبق فإن هناك مخاوف منتشرة من مدى ملاءمة الاستمرار في الاعتماد الكامل على امتحانات إتمام المرحلة الثانوية كأساس وحيد للقبول في التعليم العالي، فقد تعكس نتائج الامتحان فروقًا في عوامل الإدخال ، مثل الظروف الأسرية، وجودة المدرسة ، وفرصة الحصول على الدروس الخصوصية ، ولا تضع هذه العملية الطلاب في الأماكن المناسبة لهم، كما أنها تتجاهل قدراتهم الكامنة، ولا يمكن التعويل عليها في التنبؤ بأدائهم الأكاديمي التالي في المرحلة الجامعية (البنك الدولي ، ٢٠١٠ ، ١٦٢) .

بالإضافة إلي الخلل في إعداد الامتحانات من حيث صعوبتها وقدرتها التمييزية، وخلل عملية التطبيق وما يرافقها من حالات غش ووصف الأسئلة من قبل الطلاب والأهالي بأنها من خارج المناهج أو أنها صعبة، يضاف إلي ذلك عملية التصحيح وما يرافقها من ضغوط نفسية يخضع لها المصححون ، وهذا كله من شأنه أن يضعف الامتحان من حيث العدالة والشمولية (عزالدين النعيمي و محمد المقصقص ، ٢٠١٢ ، ١٠٧) .

ويؤكد محمود الناقة رئيس الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس أن ما يحدث من الأخطاء في التصحيح لأوراق الإجابة يرجع إلى الحالة الموجودة من الإهمال والاستهتار والفوضى وعدم تحمل المسئولية الخاصة بأوراق الإجابة ، ونادى بضرورة نظم ثانوية عامة جديدة وطرق تقييم جديدة (زكي البحيري ، ٢٠٠٨ ، ٢١٦)

كما أكدت دراسة منى اللبودي (٢٠١٢) على ضرورة إعادة النظر في سياسات التعليم في مصر ، والسعي إلى إحداث تغييرات جذرية بعيدًا عن الحلول الجزئية ، حيث أن امتحانات الثانوية العامة ما زالت تفتقر إلى كثير من معايير الجودة والعدالة ، ولذا توصي الدراسة بضرورة إخضاع الأوراق الامتحانية لامتحانات الثانوية العامة لسلسلة من المراجعات والتدقيق لضمان استيفائها لمعايير الجودة والعدالة .

بالإضافة لما سبق ، فإن مناهج الثانوية العامة الحالية لا تؤهل الطلاب إلى الانتقال لنوع جديد من التعلم الذاتي الذي يركز على البحث والخيال والتجريد والفهم وهذا هو التعلم المطلوب في عصرالعولمة (سليم البراسي ، ٢٠٠٥ ، ١٨٢) والثروة العلمية والتكنولوجية .

كما أكدت دراسة (سعيد سليمان ، ٢٠٠١ ، ٣٦) على عدم كفاية ما يتلقاه طلاب المرحلة الثانوية العامة خلال دراستهم الثانوية من تمهيد للانتقال إلى المرحلة الجامعية ، بالإضافة إلى عدم تعود الطلاب الاعتماد على أنفسهم في الدراسة.

وقد أكد وليم عبيد أن التدفق الطلابي من خريجي الثانوية العامة يمثل تحديًا أمام متخذي القرار بشأن سياسة القبول بالتعليم العالي ، فهناك عوامل عديدة ، ربما لا تكون محدودية الامكانات هي الأكثر أهمية فيها ، تستلزم وجود سياسة موضوعية للانتقاء ، من بين هذه العوامل : ضمان حد أدنى لمستوى طالب الجامعة ينبئ بجديته واستعداداته وقدراته العقلية ، ارتباط القبول بالتعليم الجامعي بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل ، وتمكين الطالب من التخصص المناسب له (وليم عبيد ، ١٩٩٣، ٢٥) .

ولعل أهم ما يؤخذ على سياسات ونظم القبول في مؤسسات التعليم العالي في مصر من جامعات ومعاهد أنها تخضع للضغوط الاجتماعية أكثر من تأثرها بالاعتبارات المتعلقة باحتياجات الدولة من القوى العاملة ، الأمر الذي أدى إلى التوسع في عملية القبول في مختلف التخصصات بصفة عامة ، والتخصصات الإنسانية بصفة خاصة ، وهو ما أسهم في تفاقم مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا (محمد عبد المقصود ، ٢٠٠١ ، ٤٠٤) .

كما أكد (علي مدكور، ٢٠٠٠ ، ٣٧-٣٨) أنه لا بد من إعادة النظر في سياسة القبول الحالية لطلاب التعليم العالي ، بحيث لا تقتصر على مجرد تنسيق درجات الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية ، بل لا بد – بالإضافة إلى النجاح

في الدراسة الثانوية – من اختبار قبول تكميلي لكل جامعة أو كلية أو تخصص ، وخاصة في الأقسام العلمية أو المهنية المختلفة .

وتبعًا لذلك تبرز أهمية مراجعة سياسات القبول في التعليم العالي وارتباطها بالسياسات التعليمية لتطوير التعليم الثانوي في مصر وذلك لمواجهة التدفق المجتمعي المكثف عليه بحيث تأخذ في اعتبارها ما يلي: (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، يونيو ٢٠٠٩ ، ١٢٧– ١٢٨)

١. متطلبات تحقيق ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي .

٢. متطلبات تحقيق رغبات الطالب في حدود قدراته ومهاراته .

٣. متطلبات وجود تناسب قدر الإمكان بين أعداد المقبولين وطاقات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل .

٤. متطلبات مسايرة خطط التنمية البشرية ومواكبة برامج تطوير وإصلاح التعليم العالي .

٥. متطلبات توافر ضمانات الشفافية والحيدة والعدالة .

٦. متطلبات الاعتداد بأهمية المرحلة ما قبل الجامعية في تشكيل الطالب .

ونظرًا لاختلاف الدول في السياسات التي تنتهجها ، والنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد فيها ، فإن هناك اختلافًا وتباينًا في القواعد المنظمة للقبول بالجامعات للدرجة التي يمكن أن يكون هناك تباينًا في معايير القبول بالجامعات حتى على مستوى الدولة الواحدة ، كما هو الحال مثلاً في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ، على عكس ما هو سائد بالفعل في معظم الدول النامية ومن بينها مصر ، حيث يوجد نموذج موحد للقبول بالجامعات بالرغم من تعدد الجامعات فيها (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، يونيو ٢٠٠٩ ، ١٢٩) .

وبصفة عامة يمكن القول بأن الممارسات العالمية للقبول بالجامعات والمطبقة في مختلف دول العالم تتمثل في النماذج الرئيسة التالية :

- نموذج الباب المفتوح.
- النموذج التقليدي الكلاسيكي .
- نموذج القبول الانتقائي.
- نموذج القبول المختلط.
- النموذج الموجه .

وفيما يلي توضيح للنماذج السابقة :

نموذج الباب المفتوح :

وتتضح ملامح نموذج الباب المفتوح فيما يلي : (محمد عبد المقصود، ٢٠٠١، ٤١٢ – ٤١٥ ؛ فتحي عشيبة، ٢٠٠٩، ١١٦ ؛ المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، يونيو ٢٠٠٩ ، ١٣٨ ؛ Gabbard & Mupinga , 2013)

يقوم نموذج الباب المفتوح (Open Door Admission Model) على الاستجابة المطلقة للطلب الاجتماعي على التعليم العالي بلا قيود أو شروط ، ويعرف على أنه " قبول أي طالب يحصل على شهادة المدرسة العالية (الثانوية) أو ما يعادلها دون النظر إلى معدله أو درجاته في الاختبار أو ترتيبه في الصف الدراسي " ، أي يتم فيه قبول الطلاب بالجامعات بناء على رغباتهم واستعداداتهم بغض النظر عن معدلاتهم في الثانوية العامة.

وهناك من يرى أن الأخذ بسياسة القبول المفتوح أصبح ضرورة هامة في عصر تفجرت فيه المعرفة ، وأصبح من حق كل فرد أن يحصل على نصيبه من التعليم الجامعي والعالي ، مع ضرورة التغلب على المشكلات التي تعوق هذه السياسة والتي قد تتمثل في ازدياد معدل الطلب على الالتحاق بالجامعات مقابل محدودية الأماكن والامكانات مما قد يؤثر على جودة العملية التعليمية .

ومن الدول التي تطبق نموذج القبول المفتوح الولايات المتحدة الأمريكية ، فهي تطبق سياسة طلب العميل على كليات المجتمع والكليات المتوسطة وبعض الجامعات

الحكومية والجامعات المفتوحة ، حيث تتاح فرص الالتحاق لجميع الحاصلين على الثانوية الأمريكية أو ما يعادلها بغض النظر عن سنة الحصول عليها ، مما يتيح للطالب الالتحاق في الوقت الذي يجد نفسه قادرًا على استكمال دراسته وفقًا لظروفه المختلفة . وفي نموذج الباب المفتوح أحيانًا يؤخذ في الاعتبار عامل الخبرة الوظيفية كما يحدث في السويد مثلاً .

ويلقى هذا النموذج نقدًا حادًا من العديد من علماء التربية وذلك على اعتبار أنه يؤدي إلى تدني المستوى الأكاديمي وارتفاع معدل التسرب واختفاء الدافعية وبذل الجهد من قبل طلاب المدارس الثانوية ، كما أنه يؤدي إلى الزيادة المطردة في أعداد الخريجين التي تؤدي في المدى البعيد إلى البطالة بينهم . ولذا فإن هناك حاجة إلى الحفاظ على المعايير الأكاديمية، وتحقيق التوازن بين سياسة الباب المفتوح والمعايير الأكاديمية .

النموذج التقليدي الكلاسيكي:

وتتضح ملامح النموذج التقليدي الكلاسيكي فيما يلي : (فتحي عشيبة ،٢٠٠٩، ١١٦ ؛ المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، يونيو ٢٠٠٩ ، ١٣٢-١٣٤ ؛ سوسن مجيد ، ٢٠١٢)

تعتمد شروط القبول فيه على حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة والقدرة الاستيعابية للجامعة ، والمقابلة الشخصية مع أعضاء القسم في الكلية المرشح لها الطالب ، وهذا النموذج معمول به في فرنسا وبريطانيا ، **ويتضمن هذا النموذج للقبول بالجامعات والمتمثل فى اتباع النظام الأكثر شيوعًا للتطبيق فى القبول بالجامعات، على بعدين ومظهرين فى استخدامه ، يمكن الإشارة إليهما فيما يلي :**

أ- القبول حسب المؤهل والشهادة الدراسية :

ويشاع استخدام هذا المظهر من مظاهر النموذج التقليدي للقبول بالجامعات فى الجامعات الفرنسية والتي تنقسم مؤسسات التعليم العالي فيها إلى قطاعين يستخدم الأول منها أسلوب الاختيار التمهيدي ، كما يحدث القبول فى المعاهد الكبرى والصفوف التحضيرية الخاصة بها، والمعاهد الجامعية التقنية ومعاهد الطب وجراحة الأسنان .

أما القطاع الثاني من قطاعات التعليم العالي فى فرنسا ، فهو أكثر مرونة فى شروط القبول ولا تطبق فيه معايير انتقائية ، حيث يعتمد القبول فى هذا القطاع على الحصول على الشهادة الثانوية (البكالوريا) أو ما يعادلها مثل المعاهد الجامعية التقنية .

هذا ، وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعدًا آخر غير مباشر يؤثر فى تشكيل سياسات القبول بالجامعات الفرنسية، يتمثل فى أن المرحلة الثانوية فى المدارس الفرنسية يتم تشعيبها إلى تخصصات عديدة، الأمر الذي يعني أن هناك تحديدًا للشروط التي يجب أن تتوافر فيمن يرغب للالتحاق بالجامعات ، إذ أن هذا التشعيب فى المرحلة الثانوية يحدد اتجاه اختيار الطالب فى الدراسة نحو تخصص معين فى المرحلة الجامعية وفقًا لنوعية دراسته فى المرحلة الثانوية .

ب- القبول عن طريق اللجان المتخصصة :

يطبق هذا النظام فى المؤسسات الجامعية البريطانية، حيث تتمتع الجامعات البريطانية بقدر كبير من الاستقلالية بالنسبة لعملية قبول الطلاب ، إذ أن الجامعات فى بريطانيا لها حق انتقاء الطلاب المقبولين من بين المتقدمين للالتحاق بها . فلكي يدخل الطالب الجامعة فى بريطانيا – باستثناء الجامعة المفتوحة – عليه أن يتقدم بطلب إلى لجنة القبول المركزي Universities Central Committee For Admission(UCCA) يحدد فيه الدراسة التى يرغب فيها ، بالإضافة إلى تحديد

ست جامعات مرتبة حسب أولوية الرغبة والالتحاق بها ، وبعد ذلك يقوم مجلس كل كلية من الكليات الجامعية بتحديد الأعداد المقرر قبولها في مختلف التخصصات، ثم يتم بعد ذلك فحص الطلبات المقدمة من الطلاب بمعرفة القسم المختص، يتم بعد ذلك إصدار قائمة بأسماء الطلاب المقبولين .

هذا، ويتم اختيار الطلاب المقبولين بالجامعات البريطانية وفقًا لعدد من المعايير المحددة يأتي فى مقدمتها التحصيل العلمي للطلاب خلال المرحلة الثانوية ، وتقارير مدرسيهم عنهم ، إلى جانب أنه فى كثير من الأحيان تجرى مقابلة مع الطلاب المرشحين للقبول بمعرفة أعضاء هيئه التدريس بالكلية أو القسم .

وباستثناء جامعتي كمبريدج وأكسفورد تأخذ باقي الجامعات فى بريطانيا نتائج الشهادة الثانوية على أساس أنها الشرط الأساسى للقبول ، التى بدورها تختلف فى تحديد اختيار كلية معينة أو تخصص معين ، وفقًا للتخصص وحسب طبيعة الشهادة الثانوية ذاتها إما المستوى العادي O.level أو المستوى المتقدم A. level وقد تم تعديل هذا النظام منذ عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ باسم الشهادة G.C.S.E ، وهذا المستوى للشهادة الثانوية العامة فى حد ذاته يعد أحد معايير وشروط القبول في الجامعات البريطانية ، وإلى جانب ذلك نجد أن هناك عامل آخر على جانب كبير من الأهمية يؤثر فى تحديد ورسم سياسات ونظم القبول وهو ارتفاع كلفة التعليم الجامعي فى بريطانيا .

نموذج القبول الانتقائي :

يؤكد نموذج القبول الانتقائي (Selective Admission Model)على قضية المستوى الأكاديمي وذلك لأنه يؤدي إلى ابتعاد الطلاب ذوي القدرات العقلية الأقل ، ونظرًا لأن المدارس الثانوية أصبحت حقًا للجميع ، وما دام التعليم العالي لا يستطيع أن يستوعب جميع خريجي المدارس الثانوية بشكل تلقائي ، فلا بد من وجود وسيلة أو

طريقة لانتقاء الطلاب القادرين على مواصلة التعليم ، **ومن مبررات الأخذ بنموذج القبول الانتقائي ما يلي :** (محمد عبد المقصود ، ٢٠٠١، ٤١٦)

- الشكوى المتكررة في كثير من الدول من انخفاض مستوى خريجي الثانوية العامة .
- صعوبة توفير المدخلات اللازمة للعملية التعليمية في الجامعات لأعداد كبيرة
- .صعوبة توفير وظائف تستوعب كل خريجي مؤسسات التعليم العالي .

وينقسم هذا النموذج بدوره إلى قسمين يمكن الإشارة إليهما في سياق القوى والعوامل التي تحدد استخدام كل منهما كنظام للقبول بالجامعات وذلك على النحو التالي : (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، يونيو ٢٠٠٩ ، ١٣٤- ١٣٦)

١- **نظام الانتقاء مع قائمة الانتظار** : تنتهج ألمانيا الغربية هذا النظام للقبول بجامعاتها من خلال مكتب قبول مركزي ، حيث يتم القبول على أساس معدل الدرجات التي يحصل عليها الطلاب في امتحان الشهادة الثانوية ، مع الأخذ في الاعتبار الأقدمية في الحصول على تلك الشهادة ، حيث إن الطلاب الذين لا يقبلون من أول مرة بالكليات التي اختاروها ، يتم قيدهم في قائمة انتظار للنظر في ترشيحهم للقبول في سنوات قادمة ، وربما تتجاوز فترة الانتظار ست سنوات .

٢- **الانتقاء على أساس اختبارات القبول** : يشيع استخدام نظام إجراء اختبارات للقبول بالجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتحديد الأعداد التي يمكن قبولها في كل جامعة على ضوء القدرة الاستيعابية للمؤسسة الجامعية ذاتها .

ومن الدول التي تأخذ بنموذج القبول الانتقائي انجلترا وألمانيا ، والهند والبرازيل وأسبانيا ، وبعض الجامعات العريقة في الولايات المتحدة الأمريكية مثل " هارفارد ، وستانفورد ، و برنستون ، وييل " كما تطبقه على غالبية الكليات المهنية مثل الطب والقانون وإدارة الأعمال . ومن الملاحظ أن هذا النموذج يساعد على تحقيق التوازن بين أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات وبين الأعداد المطلوبة لسوق العمل ، وكذلك

التوازن بين هذه الأعداد والامكانات المادية والبشرية المتاحة حتى يتحقق التوازن بين الكم والكيف (محمد عبد المقصود ، ٢٠٠١ ، ٤١٦ – ٤١٧ ؛ Leslie, 2009, 482–486.) .

وتسعى هولندا إلى تشجيع التميز في نظام التعليم العالي ؛ وقد أدى ذلك إلى ظهور سياسات القبول الانتقائية في التعليم الجامعي الهولندي ، ويجري حاليًا وضع هذه السياسات والاستفادة من الاتجاهات والأساليب والمعايير الدولية في القبول الانتقائي (لا سيما من الأنظمة ذات خبرة واسعة في هذا المجال مثل الولايات المتحدة الأمريكية) (Reumer & van der Wende, 2010).

نموذج القبول المختلط :

في نموذج القبول المختلط (Mixed Admission Model) توجد قيود على القبول لبعض الكليات ، بينما تفتح الأخرى بدون قيود على القبول ، ومن الكليات التي توجد قيود على القبول بها كليات الطب والهندسة والصيدلة وطب الأسنان ، حيث يجب أن يمر الطالب الذي يريد أن يلتحق بإحدى هذه الكليات بعدة اختبارات للتأكد من كفاءته للدراسة بهذه الكليات ، ومن الدول التي تطبق هذا الأسلوب فرنسا والسويد وهولندا ، ومن جهة أخرى توجد كليات لا تفرض قيود على الدراسة بها بل هي مفتوحة لكل من يرغب الالتحاق وهي الكليات النظرية (محمد عبد المقصود ، ٢٠٠١، ٤١٧– ٤١٨) .

النموذج الموجه :

وتعتمد شروط القبول فيه على احتياجات الدولة من الكوادر المطلوبة ، وعلى فرص التوظيف والعمل ، ويؤدي تطبيق هذا النموذج إلى تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم وسوق العمل ، ويطبق في بعض الدول الشرقية (فتحي عشيبة ، ٢٠٠٩، ١١٦) .

حيث ترتبط سياسات القبول فى المؤسسات التعليمية الجامعية بالخطط الموجهة التي تضعها أجهزة الدولة للمدى الطويل (١٠-٢٠ سنة) والمدى القصير (سنة واحدة) على أساس الاحتياجات الاقتصادية التي تضعها الدولة ، والتي فى ضوئها يتم تحديد نوعية وتخصصات الخريجين المطلوب إعدادهم خلال الفترة الزمنية للخطة ، ونظرًا لأن الأعداد المقرر قبولها محددة سلفًا من قبل الدولة ، ونظرًا لسياسة الدولة المتمثلة فى الالتزام بإتاحة الفرصة للجميع فى الالتحاق بالتعليم العالي ، نجد أنه فى ضوء ذلك يتم بالنسبة للراغبين فى الالتحاق بتخصصات معينة كالطب مثلاً إجراء اختبارات للقبول ، غير أن النجاح فى هذا الاختبار لا يعد فى حد ذاته معيارًا أساسيًا لضمان القبول بالكلية ، حيث أن القرار الأخير فى القبول يتوقف على الأعداد المقرر قبولها وفقًا للخطط الموضوعة مسبقًا (سوسن مجيد ، ٢٠١٢) .

ويلاحظ من العرض السابق لنماذج القبول بالتعليم العالي أن هناك اختلافات في شروط الدول التي تضعها للالتحاق في مؤسسات التعليم العالي لديها ، حيث اشترط العديد من دول العالم على خريجي الثانوية العامة ، اجتياز اختبارات للقدرات والمهارات المعرفية ، وغيرها من الاختبارات ، للالتحاق بالتعليم العالي ، **وفيما يلي يعرض البحث الحالي الشروط التي تضعها بعض دول العالم في قبول الطلاب بالتعليم العالي :**

ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تعتمد معظم الكليات والجامعات في تقليل نسبة التعثر الدراسي والرسوب والتسرب في أوساط طلابها على استخدام أساليب علمية في قبولهم في التخصصات المختلفة مثل استخدام اختبار الكفاءة المدرسية وهو اختبار قدرات (Scholastic Assessment Test) ، والذي يعرف اختصارًا ب (SAT) لمساعدتها في قبول طلاب مؤهلين أكاديميًا ، ويتكون هذا الاختبار من **ثلاثة أقسام ، قسم لفظي** : يقيس قدرة الطالب على القراءة والفهم والاستدلال ، **وقسم رياضي** : ويقيس قدرة الطالب على الاستدلال الرياضى ومعالجة المسائل الرياضية ،

أما **القسم الثالث** فيختص بالكتابة ، والذي يتضمن : جزء للكتابة الحرة ، والآخر أسئلة متعددة الخيارات ، ويتولى الإشراف على هذا الاختبار إعدادًا وتنفيذًا مصلحة الاختبارات التربوية (ETS) ومجلس امتحان دخول الكليات (CEEB) (حمد المحرج ، ٢٠٠٩ ، ٢١٣ ؛ Rebecca , 2007 , 7) .

لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية عدة معايير لانتقاء طلاب التعليم العالي ، منها : (محمود عابدين ، ٢٠٠٧،٢ ؛ Carnevale & Rose, 2003 , 44)

١. درجات الطلاب الجدد في اختبار للاستعداد الدراسي (SAT) ، وفي اختبار الكليات الأمريكية (ACT).

٢. درجات الطلاب الجدد في المدرسة الثانوية .

٣. رسائل تزكية من المسئولين في المدرسة (مدير ، معلم ،.....) ، بل ورسائل أخرى من خارج المجتمع المدرسي للطلاب .

٤. ويضاف إلى ذلك عديد من الأمور الأخرى ، منها : طبيعة البرامج التي درسها الطالب في المدرسة الثانوية ، وأداؤه في المقابلات الشخصية ، وغير ذلك .

ولقد وافقت **الحكومة البريطانية** في عام ٢٠٠٥ على البدء في تجربة اختبار مماثل للاختبار الأمريكي المشهور (SAT) ، وهو اختبار للقدرات ، ويركز على القدرات الذهنية ، ويبتعد عن التحصيل ، ويشرف على هذا الاختبار مجلس الجامعات البريطانية (Universities Board) ، الذي بدأ تطبيقه في جميع أنحاء المملكة البريطانية من بداية عام ٢٠٠٨ (حمد المحرج ،٢٠٠٩ ، ٢١٤) .

كما تقوم **الجامعات الممتازة في فرنسا** بوضع شروط قبول قاسية لغرض انتقاء الطلاب وفقًا لمعايير قبول تضعها الجامعة نفسها . كما أن **الجامعات الألمانية** تعطي ٥٥% من نسبة القبول للطالب لاجتيازه القدرات وبعض الجامعات الألمانية تستخدم من ضمن معايير القبول توزيع الطلاب إقليميًا حسب مناطق سكنهم (داخل جريو و وليد الزند ، ١٩٨٩ ، ٤٧-٤٨) .

وابتداء من عام ٢٠٠١ بدأ المجلس الأعلى **للجامعات اليمنية** رسم السياسة العامة للجامعات بما في ذلك رسم سياسة القبول وتنسيق التعليم الجامعي والعمل على توجيهه بما يتفق وحاجة التنمية ، **وحدد المجلس الأعلى للجامعات إجراءات القبول في جميع الجامعات الحكومية ومنها جامعة عدن على النحو الآتي :** (عبد اللاه مثني ، ٢٠١٠ ، ٥٤)

- الاعتماد على الطاقة الاستيعابية لكل جامعة .
- شروط حصول الطالب على نسبة ٧٠% في امتحانات الثانوية العامة .
- اشتراط القبول في كليات الطب والأسنان والصيدلة بحصول الطالب على نسبة ٨٥% في امتحانات الثانوية العامة إضافة لاجتياز امتحان القبول .

وهذا الشرط الأخير لم تلتزم به سوى جامعة عدن .

وقد أكدت دراسة (ألطاف إبراهيم وعبد الوهاب كويران ، ٢٠١٦، ١٠٧-١٠٨) على أن آلية القبول في جامعة عدن في الوقت الحالي تحتاج إلى إعادة نظر سريعة ، فليس من العدل أن تهمش قيمة اختبارات القدرات ، تلك الاختبارات التي تحرص الكثير من الجامعات على استخدامها ضمن اختبارات القبول ، لما لها من أهمية في ضمان جودة انتقاء الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي ، كما يتوجب على وزارة التربية والتعليم الدفاع عن شهادتها ومخرجاتها ؛ بفرض رقابة شديدة على عملية تنظيم امتحانات الثانوية العامة وسيرها ، بدءًا بجلوس الطالب للامتحان مرورًا بآليات التصحيح ، ورصد الدرجات ، وانتهاءً بالإعلان عن النتائج ؛ بغية إعادة قيمة امتحان الثانوية العامة لما كان عليه في السابق ، كي يكون ضمن معايير القبول في الجامعة

أما في **المدارس اليابانية** فعندما تأتي امتحانات الشهادة الثانوية صعبة مما يسمونه جحيمًا قد يشكو بعض الطلاب أو أولياء الأمور ، ولكن وزارة التعليم هناك لا تتأثر بأية شكاوى ولا تقبل بتقليل مستوى الامتحانات بأي حال من الأحوال ؛ لأن الوزارة تصر على مستوى عال من التحصيل العلمي (زكي البحيري ، ٢٠٠٨ ،

٢١١) ، حيث تحرص المدارس الثانوية على تدريب الطلاب كيفية التفكير والنظر في الأمور من أجل تقييم حال المجتمع والتأثير فيه بالإضافة إلى إكسابهم قدرًا كبيرًا من الواقعية والمرونة والانتماء والمنطق والسلوكيات وتكوين فرد ذي توازن جسدي واجتماعي وقيادي (مها جويلي ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٨) .

ولقد رفعت **اليابان** مستويات القبول في الجامعات بامتحانات متعددة ومتشددة يبذل الطلاب لاجتيازها مجهودات شاقة ؛ لأن النجاح ليس وحده مطلوبًا ، وإنما التفوق له أهمية في مباراة تعليمية شديدة التنافس ، فالكوادر المهنية عالية التأهيل كانت الأساس في تقدم اليابان العلمي والتقني ، ذلك لأن المتعلمين في اليابان على درجة عالية من الكفاءة والمنافسة ، ولذلك فسياسة القبول بالكليات سياسة انتقائية لأفضل العناصر من بين المتفوقين الحاصلين على الشهادة الثانوية ، ولذلك يدخل الطلاب امتحانات القبول للجامعات وهي امتحانات صارمة ، فإذا لم يوفقوا في دخول الكليات التي يتقدمون إليها يمكنهم القبول في كليات أخرى أو أنهم يظلون لمدة عام أو أكثر يدرسون ويعدون أنفسهم لدخول امتحانات القبول التي يرغبون فيها مرة ثانية أو حتى ثالثة (زكي البحيري ، ٢٠٠٨ ، ٢٣٧) .

كما يخضع نظام الالتحاق بالجامعة في **كوريا الجنوبية** لقواعد صارمة حيث يوجد نظام للتنسيق يوجه كل طالب للكلية التي يستحقها حسب مجموع درجاته في الشهادة الثانوية بالإضافة إلى درجاته في الاختبار الوطني للقبول بالتعليم العالي ، كما أن هناك بعض الكليات تشترط للالتحاق بها عمل اختبار قبول إضافي (زكي البحيري ، ٢٠٠٨ ، ٢٣٨) .

وهكذا من خلال العرض السابق لنماذج القبول بالجامعات يتضح أن : (الهلالي الشربيني
٢٠٠٨ ، ٣٥٨)

١. كل دولة قد حاولت إيجاد نظام في القبول يتناسب مع فلسفة وقيم مجتمع كل منها .

٢. العنصر المشترك بين هذه الدول يتمثل في أن القبول بمؤسسات التعليم العالي يتم بناءً على الانتهاء من شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وقد تكون هناك شروط إضافية مثل المقابلات الشخصية أو الامتحانات .

٣. أفضل نظم القبول هو ذلك النموذج الذي يقدم أعلى درجة من التوفيق بين عناصر ثلاثة هي :

- رغبات الطلاب وميولهم واستعداداتهم وقدراتهم .
- احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المدربة .
- الامكانات المادية والبشرية المتاحة لمؤسسات التعليم العالي .

وتأسيسًا على ما سبق عرضه عن واقع نظام القبول بالتعليم العالي في مصر ، وما يواجهه من تحديات ، فلابد من وجود معايير أخرى للقبول مثل اختبارات القبول ، ومراعاة قدرات وميول ورغبات الطلاب ، وارتباط القبول بالتخصصات اللازمة لعملية التنمية وغيرها .

كما أن العبرة ليست فقط في مجرد بناء أو اختيار وتطبيق اختبارات للقبول ، وإنما أيضًا في عدد من الأمور الأخرى الحاسمة ، منها : (محمود عابدين ، ٢٠٠٧ ، ١٥)

١. الأهمية القصوى لدقة اختبارات القبول ، خاصة فيما يتعلق بمدى ترجمتها للمتطلبات والمؤهلات الكفيلة بالنجاح في مهنة معينة ، وبشكل خاص فيما يتعلق بالقدرات العقلية ، والمهارات النفس حركية ، وسمات الشخصية المطلوبة للنجاح في مهنة ما في المستقبل .

٢. مدى اتساق عمليات الاختبارات والتقويم التي تجرى في سنوات الدراسة بكليات ومعاهد التعليم العالي (الجامعى وغير الجامعي) مع أبجديات التقويم السليم

للطالب ، خاصة فيما يتعلق بوجوب التركيز على كل جوانب النمو الإنساني بمستوياتها المتعددة ، خاصة العليا منها ، وليس الحفظ والاستظهار .

٣. الأهمية البالغة للتحديد المستمر للعلاقات بين نتائج الطلاب في اختبارات القبول ، ونتائجهم في المقررات التي يدرسونها في سنوات الدراسة بالتعليم العالي .

ثانيًا : تصور مقترح لتطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي

إن وضع نظام جديد للدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف ، هي :

١. إحداث تغيير نوعي في مخرجات النظام التربوي تصب وتفيد خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري ، وتمكن الطلاب من المنافسة الإقليمية والعالمية.

٢. تعديل الرؤية حول الامتحان على أنه : الغاية الأساسية من التعليم ، بحيث أن كل ما يدور في المدرسة من عمليات تدريسية وعلاقات وتفاعلات وأيضًا من معارف نهايته تكمن في الامتحان ، إذ أنه هو المقياس الوحيد للطلاب .

٣. الإقلال من أهمية امتحانات الدراسة الثانوية العامة التي لا علاقة لها بأسس قبول الطلاب بالتعليم العالي والتخلص من ملابساتها وعدم موضوعيتها ، كما أنه سيتيح لمؤسسات التعليم العالي فرصًا لتحديد نوعية الطلاب الذين سيقبلون فيها وفقًا لشروطها ومواصفاتها الموضوعية .

٤. تقليل الآثار النفسية للامتحانات العامة التي تثير الخوف والقلق الشديد للعديد من الطلاب و أولياء الأمور باعتبارها امتحانات مصيرية تقرر وتحدد مستقبل الطالب الدراسي .

٥. تقليل حدة التدافع على الدروس الخصوصية ؛ لأن الطالب سوف يلجأ إلى تحصيل العلم وليس إلى حصد الدرجات .

٦. التغلب على سلبيات النظام الحالي الذي يبتعد عن قياس الكفايات ، ويكتفي بقياس المعلومات المختزنة.

منطلقات أساسية لتطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي:

يتفق البحث الحالي مع المنطلقات الأساسية للتطوير ، والتي اقترحها (محمود عابدين ، ٢٠٠٧، ١٦ –١٧) **، والتي من أبرزها:**

١. أن جميع التعديلات التي مر بها نظام القبول جعلت – بشكل أو بآخر – من أداء الطلاب في الثانوية العامة أو ما يعادلها المعيار الوحيد للقبول . وكان لذلك كثير من الدواعي والمبررات التي تدور كلها حول الموضوعية والعدالة .

٢. مكتب التنسيق من أعدل النظم في الواقع ، ولكن الهدف تطويره دون إغفال المجموع الذي يحصل عليه الطالب في الثانوية العامة ، مع الأخذ في الاعتبار معايير أخرى موضوعية .

٣. ضرورة عدم التسرع في تنفيذ التطوير إلا بعد التجريب الكافي ؛ نظرًا لأن القضية حساسة تتعلق مباشرة بمستقبل الطلاب ، وتمس بشكل مباشر قضايا العدالة والموضوعية ، و بالتالي لا تتحمل العشوائية والأخطاء الكبيرة .

٤. معظم دول العالم معنية على الدوام بتطوير نظم الالتحاق والقبول بها من وقت لآخر ، ولذا يجب الاستفادة من خبرات عدد من هذه الدول ، بما يتناسب مع إمكاناتنا وظروفنا .

٥. يفقد أي نظام للتطوير في نظم الالتحاق والقبول بالجامعة قيمته وفعاليته ما لم يواكبه تطوير مماثل في جودة العملية التربوية بالتعليم قبل الجامعي ، خاصة جودة امتحانات الثانوية العامة ، ومن هنا وجوب تطويرها بدرجة كافية ، لتقيس قدرات الطالب ، وليس قدرته على الحفظ والاستذكار فقط .

٦. ضرورة الاهتمام بتطوير جودة العملية التربوية في التعليم العالي في كافة أبعادها : تدريسًا وتعليمًا وتعلمًا وتقويمًا .

٧. يجب أن يتسع تطوير معايير القبول بالجامعات المصرية ليشمل أيضًا الجامعات الخاصة ، ويجب ألا تزيد الفروق في الحدود الدنيا لمجموع الثانوية العامة بين الجامعات الحكومية والخاصة عن ٤% .

خطوات تطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر :

يتضمن النظام المقترح للدراسة بالثانوية العامة من مواد إجبارية ومواد اختيارية **يدرسها الطالب خلال عام دراسي كامل ، مع ضرورة أن يتم** تطوير المناهج الدراسية ، من خلال ربطها بواقع الحياة ، والتركيز على ربطها بالجانب التطبيقي ، والتركيز على العمليات العقلية العليا ، و تحقيق التوازن بين الثقافة المحلية والثقافة العالمية في المناهج التعليمية ، بالإضافة إلى إعطاء أوزان نسبية معينة حسب أهمية كل مادة طبقًا للتخصصات المراد الالتحاق بها بالدراسة الجامعية .

أما بالنسبة للنظام المقترح لامتحان شهادة الثانوية العامة في مصر، فتتمثل أبرز خطوات التطوير فيما يلي :

١- يعقد امتحان الصف الثالث الثانوي العام في المدارس التي يدرس بها الطلاب " مثل امتحان الصف الأول والثاني الثانوي العام " ، ويكون جدول الامتحان يوم للصف الأول الثانوي يليه يوم للصف الثانى الثانوي يليه يوم للصف الثالث الثانوي العام ، وهكذا ، ويبدأ الامتحان في بداية شهر مايو (امتحان الدور الأول) ، على أن يمتحن الطالب المادة الأساسية التي تضاف للمجموع منفردة بجدول الامتحان ومادتين في اليوم من المواد التي لا تضاف للمجموع ، ويطبق ذلك على امتحان الدور الثاني كذلك .

٢- يتم تقسيم الكليات إلي أربعة مجموعات (A,B,C,D) تناظر كل مجموعة فئة من الدرجات .

٣- يتم تقسيم مجموع درجات الثانوية العامة (١٠٠%) إلي أربعة فئات :

الفئة الأولى : من (١٠٠% إلى أكثر من أو يساوي ٩٠%).

الفئة الثانية : من (أقل من ٩٠% إلى أكثر من أو يساوي ٨٠%).

الفئة الثالثة : من (أقل من ٨٠% إلى أكثر من أو يساوي ٧٠%).

الفئة الرابعة : من (أقل من ٧٠% إلى أكثر من أو يساوي ٥٠%).

٤- المجموع الذي يحصل عليه الطالب (فى فئة معينة) يؤهله إلى الالتحاق بأحد الكليات في المجموعة المناظرة لها (مثلاً طالب حصل علي مجموع درجات بنسبة ٩٢% فهذا المجموع يؤهله للالتحاق بإحدى كليات المجموعة A وهكذا) .

وتظهر نتيجة الدور الأول ويتم إعلانها علي مستوي الجمهورية في وقت واحد في منتصف شهر يونيو وليكن مثلاً في ٦/١٥ من العام الدراسي .

* الطالب الذي لم يجتاز امتحان الدور الأول يحق له دخول امتحان الدور الثاني في الأسبوع الأخير من شهر يونيو وليكن مثلاً في ٦/٢٠ .

* الطالب الذي لم يجتاز امتحان الدور الثاني يبقي للإعادة في العام القادم .

٥- يتقدم الطالب بطلب رسمي الكتروني " في خلال سبعة أيام من ظهور النتيجة " ما عدا أصحاب الدور الثاني ، للالتحاق بإحدى كليات المجموعة المناظرة لمجموعه في أى جامعة من الجامعات المصرية وبطلب يدوي نظير مبلغ وليكن مثلاً ١٥٠ " مائة وخمسين جنيه مصري ويحصل من الكلية علي " كتيب الالتحاق " ، وذلك ابتداءً من منتصف شهر يونيو ٦/١٥.

(فمثلاً طالب حصل علي مجموع درجات بنسبة ٩٢% فهذا المجموع يؤهله للالتحاق بإحدى كليات المجموعة(A) فله الحق في التقدم بطلب للالتحاق مثلاً بكلية طب جامعة المنصورة أو بكلية طب جامعة القاهرة أو .....) .

٦- لا يحق للطالب التقدم بأكثر من طلب لنفس الكلية فى جامعات مختلفة .

(مثلاً طالب حصل علي مجموع درجات بنسبة ٩٢% فهذا المجموع يؤهله للالتحاق بإحدى كليات المجموعة (A) فله الحق في التقدم بطلب للالتحاق مثلا بكلية طب جامعة المنصورة وإذا تقدم بطلب رسمى الكترونى لها فلا يحق له التقدم بطلب رسمى الكترونى آخر بكلية طب جامعة القاهرة أو .....) .

٧- يحق للطالب التقدم بأكثر من طلب لكليات مختلفة فى نفس المجموعة المناظرة لمجموعه فى جامعات مختلفة .(مثلا طالب حصل علي مجموع درجات بنسبة ٩٢% فهذا المجموع يؤهله للالتحاق بإحدى كليات المجموعة (A) فله الحق في التقدم بطلب للالتحاق مثلا بكلية طب جامعة المنصورة و بطلب آخر للالتحاق مثلاً بكلية الصيدلة جامعة المنصورة .....) .

ويحق للطالب أن يتقدم للمجموعة الأقل أو الأدني للمجموعة المناظرة لمجموعه ولا يحق له أن يتقدم للمجموعة الأعلي للمجموعة المناظرة لمجموعه .

٨- تقوم الكلية التى استقبلت طلبات الالتحاق بها (طلب رسمى الكترونى و طلب رسمى يدوي نظير مبلغ وليكن مائة وخمسين جنيه) بتوزيع " كتيب الالتحاق " (وهذا الكتيب عبارة عن مجموعة من المعارف والمعلومات و الأسئلة في كل تخصصات الكلية ، على ألا يزيد عن ٥٠ ورقة وجهين) .

٩- تقوم الكلية بتحديد موعد الامتحان التمهيدي للالتحاق بها ، وتعلنه علي موقعها الرسمي " جميع الكليات نفس التخصص داخل المجموعة الواحدة تحدد نفس اليوم للامتحان حتي يكون موعد امتحان موحد حتي يتسنى للطالب المتقدم في أكثر من كلية الامتحان في أيام مختلفة) . ويكون الامتحان من بداية شهر يوليو وليكن مثلاً في ١/ ٧ .

وتنتهي الامتحانات التمهيدية في ٢٠ / ٧ علي الأكثر وتظهر النتيجة في بداية شهر أغسطس وليكن مثلاً في ١ / ٨ علي الأكثر . (مثلاً كلية الطب تحدد نفس اليوم للامتحان في كل الجامعات فمثلا يوم ٧/١ يكون الامتحان التمهيدي لكل كليات

الطب في جميع الجامعات، و يوم ٧/٢ يكون الامتحان التمهيدي لكل كليات الصيدلة في جميع الجامعات) .

وهكذا يكون الطالب الذي تقدم لكلية الطب يؤدي الامتحان يوم ٧/١ وهو نفس الطالب الذى تقدم لكلية الصيدلة يؤدي الامتحان يوم ٧/٢ وهكذا حسب قدرات الطالب ومقدرته .

١٠- يقوم الطالب بعد مذاكرته " لكتيب الالتحاق " بأداء الامتحان بالكلية التي تقدم لها في اليوم الذي تحدده الكلية .

١١- تقوم الكلية بتجهيز لجان الامتحان وأسئلة الامتحان (تشمل أكثر من سؤال لكل تخصص أو شعبة في الكلية ، حسب مواصفات الورقة الامتحانية وزمن الاجابة) .

وتستخدم الكلية مبلغ الالتحاق " ١٥٠ جنيه " في كافة المصروفات والتكاليف الخاصة بذلك :

- مصروفات تجهيز اللجان.
- مصروفات طباعة الأسئلة .
- مصروفات كراسات الإجابة .
- مصروفات الملاحظين .
- مصروفات الكنترول .
- مصروفات التصحيح .
- مصروفات أخرى .

١٢- تقوم الكلية بإظهار نتيجة الامتحان ورقيًا والكترونيًا علي موقعها الرسمى بداية من شهر أغسطس.

١٣- يتقدم الطالب الذي اجتاز الامتحان بملف تقديمه للكلية التى نجح بالامتحان التمهيدى بها ويسير فى الإجراءات الرسمية بها ، وتقوم الكلية بتوزيع الطلاب

الذين اجتازوا الامتحان التمهيدي بها علي الأقسام المختلفة بداخلها بحسب نسبة نجاح الطالب في الأسئلة (السؤال المخصص للشعبة) المجاب عنها بورقة " إجابته " حيث يوجد بكل ورقة أسئلة " سؤال أو أكثر لكل قسم أو تخصص في الكلية " .

١٤- الطالب الذي لم يجتاز أي من الامتحانات التمهيدية بأي كلية تقدم بها لأداء الامتحان التمهيدي يتم منحه فرصة أخري للتقدم لأداء الدور الثاني في الامتحان التمهيدي بنفس الكلية التي تقدم بها (حيث يتقدم بطلب الكتروني ويدوي لأداء امتحان الدور الثاني في الامتحان التمهيدي) نظير مبلغ " ٣٠٠ " ثلثمائة جنيه ويحصل بهذا الطلب علي " كتيب الالتحاق دور ثان " ويؤدي فيه الامتحان في منتصف شهر أغسطس وليكن مثلاً في ٨/١٩ وتنتهي في بداية شهر سبتمبر ٥ /٩ ويتم إعلان نتيجة الدور الثاني في ١٥ / ٩ علي الأكثر .

١٥- الطالب الذي لم يجتاز أي من الامتحانات التمهيدية " دور ثان " بأي كلية تقدم بها لأداء الامتحان التمهيدي " دور ثان " يبقي للتقدم لأداء الامتحان التمهيدي في العام القادم .

مميزات النظام المقترح :

تكون الامتحانات موحدة علي مستوي المديريات مثل امتحانات الصف السادس الابتدائي والثالث الإعدادي مع التزام واضعي الامتحانات بكافة مواصفات الورقة الامتحانية بما لايخل بالهدف من الامتحان .

ومع تطبيق كافة القرارات الخاصة بعملية الامتحان وتنظيم العملية الامتحانية، من المتوقع أن يتحقق الآتي :

١- **<u>توفير الأعباء المادية</u> :**

- **بالنسبة للدولة :**

١ – تكلفة استمارات الثانوية العامة " الاستمارة الحمراء " :

حيث يكتفي بتقديم المدرسة لشئون الطلاب بالمديرية كشف بأسماء الطلاب المتقدمين لامتحان الصف الثالث بتخصصاتهم المختلفة " كشف لعلمي علوم وكشف لعلمي رياضيات وكشف لأدبي " ، ويكون مرفق مع الكشف رسم التقدم للامتحان وليكن مثلاً ٤٠ جنيه لكل طالب ، ويكون الرقم القومي للطالب وكود الطالب هما أساس إعطاء رقم جلوس موحد للطالب علي مستوي الجمهورية .

وهذا المبلغ ٤٠ جنيه " يتم توزيعه كما يلي : ١٠ جنيه حصة المدرسة لمصاريف الامتحان + ١٥ جنيه حصة المدرسة لمبلغ مكافاة الملاحظة + ١٥ جنيه حصة المديرية لمصاريف الامتحان " .

٢ – تكلفة كنترولات الثانوية العامة علي مستوي الجمهورية .

حيث تقوم شئون الطلاب بالمديرية بمراجعة أسماء الطلاب المتقدمين لامتحان الصف الثالث وإرسال الكشوف للوزارة وتقوم الوزارة بطباعة أرقام الجلوس للتقدم للامتحان بمدارسهم المختلفة وحسب تخصصاتهم ، وتستخدم مبلغ رسم التقدم للامتحان في كافة المصاريف وتجهيز موقع لإدخال أسماء الطلاب ودرجاتهم التي يحصلون عليها في الامتحان وطباعة شهادات النجاح و مكافأة الملاحظة .

٣ – تكلفة لجان الملاحظة والمراقبة علي مستوي الجمهورية .

حيث تقوم كل مدرسة بتجهيز لجان الامتحان للطلاب الموجودين بها نظير مبلغ ١٠ جنيه " عشر جنيهات لكل طالب " وتستخدم هذا المبلغ في مصاريف الامتحان

٤ – تكلفة لجان التصحيح علي مستوي الجمهورية .

حيث تقوم كل مدرسة بتصحيح أوراق الإجابة وإظهار النتائج وإدخال درجاتهم علي موقع الوزارة .

- **بالنسبة لأولياء الأمور :**

١ - تكلفة الكتب الخارجية .

حيث تقوم الوزارة بمراجعة المناهج واستخدام الكتب الالكترونية في إعداد المناهج المختلفة للطلاب.

٢ - تكلفة الدروس الخصوصية .

حيث يتم توزيع مسئولية مستقبل الطلاب علي جهتين هما الثانوية والكلية ومستقبل الطالب لا يتوقف علي ربع أو نصف درجة أو ... ليدخل الكلية التي يريدها فيتم تخفيف الضغط علي الدروس الخصوصية بنسبة لا تقل عن ٥٠% عما هي عليه الآن وهذه التكلفة تشمل (مصاريف الدروس الخصوصية – مصاريف الانتقال للدروس الخصوصية – مصاريف تحتاجها الدروس الخصوصية " ملابس – مأكل – مشرب – ..... ")

٢- تخفيف الأعباء غير المادية :

نتيجة لتوزيع مسئولية مستقبل الطلاب علي جهتين الثانوية والكلية ومستقبل الطالب لا يتوقف علي ربع أو نصف درجة أو ... ليدخل الكلية التي يريدها وتقليل الضغط الإعلامي والشو الإعلامي يتحقق الآتي:

- **بالنسبة للدولة :**

تقليل الضغط النفسي و العصبى للمسئولين :

حيث كان المسئولون يتعرضون للضغط النفسي والعصبي نتيجة :

أ – تجهيز أعمال امتحانات الثانوية العامة .

ب – تسريب الامتحانات .

ج – الغش الجماعى .

- **بالنسبة لواضعى الامتحانات :**

تقليل الضغط النفسي و العصبى لواضعى الامتحانات ، والخوف من تسريب الامتحانات والأخطاء في وضع الأسئلة .

- **بالنسبة لأولياء الأمور :**

تقليل الضغط النفسي و العصبى لأولياء الأمور ، وذلك لأن مستقبل أبنائهم قد دخل مدي محدد وليس مرتبط بدرجة محددة .

- **بالنسبة للطلاب :**

تقليل الضغط النفسي و العصبى للطلاب ، وعلى الطالب أن يجتهد ليدخل المدي أو المجال أو الفترة التي يوجد فيها الكلية التي يريدها ، ثم عليه أن يجتهد في امتحان القبول للكلية التي تقدم إليها بعد أن تم تحديد مستقبله تحديدًا مسبقًا .

- **بالنسبة للجان المراقبة والملاحظة :**

تقليل الضغط النفسي و العصبى للجان المراقبة والملاحظة ، وذلك :

- نتيجة إدعاء الطالب بأن الملاحظ قد أصاب اللجنة بالتوتر.
- نتيجة إدعاء الطالب بأن الملاحظ ترك الطلاب بدون ضبط مما أدى إلى انتشار الغش في لجنة الامتحان.
- نتيجة إدعاء الطالب بأن الملاحظ صعب و شدد اللجنة .
- عودة هيبة المعلم لما كانت عليه وعدم تعدي أولياء الأمور والطلاب عليه باللفظ .
- معاملة جميع الطلاب بعدالة ، فليس هناك لجان مخصصة لأبناء كبار المسئولين وهناك لجان لعامة الشعب.

- **بالنسبة للجان التصحيح :**

حيث يقل الضغط النفسي والعصبي علي هذه اللجان وتكون النتيجة :

- خروج نتيجة الطلاب بدون أخطاء في عملية التصحيح بنسبة لا تقل عن ٩٩% .
- إعطاء كل طالب حقه في الدرجة التي يستحقها دون مجاملة .

متطلبات تنفيذ النظام المقترح للوصول إلى أقصى النتائج المرجوه منه :

١ – تطبيق كافة القوانين والقرارات الخاصة بالامتحانات والحفاظ على عدم الاخلال بعملية الامتحانات .

٢ – موجه عام المادة فى كل مديرية هو المسئول الأول والأخير عن وضع امتحان مادته مع مراعاة الآتى :

- مراعاة مواصفات الورقة الامتحانية والأوقات المخصصة لكل سؤال وأن يشمل كافة أجزاء المنهج .
- الموجه العام يكلف موجهى الإدارات التعليمية بعمل نماذج امتحانات استرشادية له بنماذج الإجابة الخاصة بها لضمان " الدقة فى معرفة أجزاء المنهج المقررة ، و معرفة مناطق القوة والضعف فى المنهج ، ومعرفة الأجزاء التى لم تأخذ حقها فى توصيلها للطلاب لسبب ما " .
- يقوم الموجه العام بتسليم الامتحانات شخصيًا إلي لجنة طباعة وتصوير الامتحانات بالمديرية ويتم طباعة الامتحانات بمطابع القوات المسلحة .

٣– تقوم القوات المسلحة بما يلي :

- تسليم الامتحانات من مطابع القوات المسلحة إلي لجان الامتحانات بالمدارس
- تأمين الامتحانات " أثناء فترة الامتحان بأكملها (امتحان الطلاب والتصحيح).

٤– تتم عملية التصحيح بعد دق الأرقام السرية في نفس اليوم ويتم أخذ نسبة ١٠% في نفس اليوم أو اليوم التالي علي الأكثر .

٥– عند أخذ نسبة ١٠ % لكل مادة :

- يقوم الكنترول بالمدرسة بتقسيم أوراق الإجابة أمام الموجه إلى لجان " مثلاً لجنة رقم ٥ بها ١٨ ورقة ، بجوارها لجنة رقم ٩ بها ١٨ ورقة وهكذا " ويقوم الموجه بأخذ ما لا يقل عن ٣ ورقات عشوائية من كل لجنة .
- يقوم الموجه العام بتبديل موجهى الإدارات لأخذ نسبة ١٠% " لا يوجد موجه يأخذ النسبة بإدارته إنما يأخذها بإدارة أخري " ويرفع تقرير إلي الموجه العام بملاحظاته " .
- عند ملاحظة تطابق الإجابات عند أخذ النسبة " حالات غش جماعى " يرفع الموجه تقريره إلي الموجه العام ليقوم الموجه العام بتشكيل لجنة من ثلاثة موجهين علي الأقل لأخذ نسبة ٢٥% من الامتحان بالمدرسة ، وذلك في اليوم التالي علي الأكثر ، ورفع تقرير نهائي بالملاحظات للموجه العام .
- يقوم الموجه العام عند تطابق التقريرين الأول والنهائي بإثبات وجود غش جماعى ، و يتم إحالة التقرير للشئون القانونية بالمديرية لاتخاذ اللازم نحو الملاحظين باللجنة التي بها غش جماعى بالمدرسة مع استبعاد الملاحظين الموجودين باللجنة وإرسالهم للملاحظة فى مدرسة أخرى وحرمانهم من مكافاة الملاحظة .
- يقوم الموجه العام بتسليم الامتحان البديل المعد مسبقًا وإرساله للمطبعة ويتم إعادة امتحان " المدرسة التي بها حالة الغش الجماعى " بأكملها " كافة اللجان بها " في آخر جدول الامتحانات .
- عند وجود أكثر من مادة بها حالات غش جماعى بنفس المدرسة يتم امتحان مادتين في كل يوم فى نهاية جدول الامتحانات .

٦- يتم منح كل من ساهم فى أعمال الامتحانات داخل المدرسة " مكافاة ملاحظة " ، و يتم حرمان كل من ثبت فى حقه المشاركة في الغش الجماعى من مبلغ " مكافاة ملاحظة " بالاضافة لحافز الأداء .

٧- على كل شخص له مصلحة أو عمل بجوار المدرسة التى بها لجنة الامتحان التقدم لإدارة المدرسة بمنحه تصريح للتواجد بجوار مدرسة الامتحان أثناء الامتحانات .

٨- كل شخص يوجد بجوار لجنة الامتحان و ليس معه تصريح للتواجد بجوار مدرسة الامتحان أثناء الامتحانات يطبق عليه القرارات الجمهورية الخاصة بالمساعدة على الغش .

توصيات عامة :

- ضرورة الاهتمام بالتجريب لأي قرار قبل تطبيقه ، حتى يمكن الحكم على سلبيات وإيجابيات هذا القرار .
- استطلاع آراء الطلاب وأولياء أمورهم ومؤسسات المجتمع المدني ومختلف الجهات ذات الصلة قبل تطبيق أي قرار بالتطوير .
- ضرورة تحويل الامتحان من أداة للتسميع والاستظهار إلى مسابقة فى القدرات الإبداعية ، على أمل أن يأتي الوقت الذي يسمح فيه للطالب بالاستعانة بالكتاب ومصادر التعلم المختلفة أثناء تأدية الامتحان (Open Book Test) .
- ضرورة التحول إلى تصحيح أوراق الامتحانات الكترونيًا ، و التوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة لتلافي القصور الناتج عن الاستخدام اليدوي ، وما يترتب عليه من أخطاء بشرية في عمليات التصحيح ورصد الدرجات ، فضلاًعن مراعاة الموضوعية والشمولية والدقة والسرعة في إنجاز نتائج الامتحانات في وقت قصير .
- ضرورة إجراء اختبارات القبول في جميع الجامعات الحكومية ، وذلك لأن معدل الثانوية العامة لا يعد مقياسًا حقيقيًا من أجل المفاضلة العادلة بين الطلاب للانضمام إلى الجامعة وذلك نتيجة حالات الغش المصاحبة لامتحانات الثانوية العامة
- ضرورة المراجعة الشاملة للتعليم في مختلف مراحله وضرورة التشديد في الامتحانات وبخاصة امتحانات الثانوية العامة وامتحانات القبول إلى الجامعة .

- ضرورة التوسع في المعاهد الفنية والمهنية المتوسطة وتشجيع خريجي الثانوية العامة للانخراط فيها للتخفيف من الضغط على الجامعات وكذلك لحاجة الدولة لخريجي هذه التخصصات .
- استحداث مركز للاختبارات والتقويم التربوي على مستوى المديريات التعليمية ، يمكن أن يسهم في تصويب العديد من الممارسات السلبية المصاحبة لأعمال الامتحانات ، وتوفير الرقابة الفنية على أداء النظام التعليمي ، وتطوير الامتحانات المدرسية ، ووضع الاختبارات المقننة .
- ضبط عملية القبول وتحديد معاييرها من قبل الجامعات ، حتى تستطيع الجامعات اختيار المرشحين الذين تتوافق قدراتهم ومؤهلاتهم مع متطلبات برامجها .
- مراعاة معاملة الطلاب المتقدمين لامتحانات القبول بعدلٍ ومساواة ، بحيث يخضعون جميعهم للمعايير ذاتها ، وبحيث يأخذ كل منهم مكانه وفقًا لقدراته وخصائصه الفعلية .
- تطوير سياسات القبول في الجامعات والتعليم العالي ، كلما تغيرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأولويات الوطنية لتلبية الاحتياجات المستجدة .
- ضرورة أن يكون القبول في الجامعات على أساس الوزن النسبي للعناصر التالية : مجموع الطالب في امتحانات الثانوية العامة ، و مجموع الطالب في المواد المؤهلة لكل قطاع تعليمي ، ودرجات الطالب في امتحانات القبول بالجامعات .
- **توفير بدائل تعليمية متقدمة ومتنوعة تحقق النقلة التعليمية النوعية للطلاب لإعدادهم للالتحاق بالجامعات العالمية أو الانخراط في المجالات المهنية.**

وفيما يلي يقدم البحث الحالي الجداول المقترحة لامتحانات الثانوية العامة (دور أول ، دور ثانٍ) ، و مواعيد التقدم لامتحان التمهيدي للكليات المختلفة (دور أول ، دور ثانٍ) ، ومواعيد امتحان التمهيدي للكليات المختلفة (دور أول ، دور ثانٍ) .

جدول رقم (٢)

يوضح الجدول المقترح لامتحان المرحلة الثانوية العامة (دور أول) :

م	ترتيب اليوم للصف	الصف	اليوم والتاريخ	المادة	المدة	الزمن		رقم استمارة
						من	الي	
١	١	الأول	اليوم /٥/٢	لغة عربية	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	
٢		الثاني	اليوم التاريخ	لغة عربية	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	
٣		الثالث	اليوم التاريخ	لغة عربية	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	٣٠
٤	٢	الأول	اليوم التاريخ	لغة اجنبية أولى	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	
٥		الثاني	اليوم التاريخ	لغة اجنبية أولى	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	
٦		الثالث	اليوم التاريخ	لغة اجنبية أولى	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	٧٠
٧	٣	الأول	اليوم التاريخ	لغة اجنبية ثانية	ساعة ونصف	٨.٣٠	١٠.٠٠	
٨		الثاني	اليوم التاريخ	لغة اجنبية ثانية	ساعة ونصف	٨.٣٠	١٠.٠٠	
٩		الثالث	اليوم التاريخ	لغة اجنبية ثانية	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	٧٠
١٠	٤	الأول	اليوم التاريخ	كيمياء – فيزياء	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	
١١		الثاني	اليوم التاريخ	كيمياء – فيزياء– علم نفس – فلسفة	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	
١٢		الثالث	اليوم التاريخ	كيمياء – تاريخ	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	٣٠
١٣	٥	الأول	اليوم التاريخ	جبر وحساب مثلثات	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	
١٤		الثاني	اليوم التاريخ	الجبر	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	
١		الثالث	اليوم	فيزياء	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	٩٠

م	ترتيب اليوم للصف	الصف	اليوم والتاريخ	المادة	المدة	الزمن من	الزمن الي	رقم استمارة
٥			التاريخ	فلسفة ومنطق	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	٣٠
١٦	٦	الأول	اليوم التاريخ	تاريخ – جغرافيا	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	
١٧		الثاني	اليوم التاريخ	تاريخ – جغرافيا – ميكانيكا – احياء	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	
١٨		الثالث	اليوم التاريخ	تفاضل وتكامل احياء – جغرافيا	ساعتان ٣ ساعات	٨.٣٠ ٨.٣٠	١٠.٣٠ ١١.٣٠	٩٠ ٣٠
١٩	٧	الأول	اليوم التاريخ	هندسة	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	
٢٠		الثاني	اليوم التاريخ	تفاضل وحساب مثلثات	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	
٢١		الثالث	اليوم التاريخ	استاتيكا جيولوجيا وعلوم البيئة علم النفس والاجتماع	ساعتان ٣ ساعات ٣ ساعات	٨.٣٠ ٨.٣٠ ٨.٣٠	١٠.٣٠ ١١.٣٠ ١١.٣٠	٣٠ ٣٠ ٣٠
٢٢	٨	الأول	اليوم التاريخ	احياء فلسفة ومنطق	ساعتان ساعة ونصف	٨.٣٠ ٨.٣٠	١٠.٣٠ ١٠.٠٠	
٢٣		الثاني	اليوم التاريخ	تربية مهنية (زراعة – صناعة –ادارة اعمال) تكنولوجيا المعلومات والاتصال	ساعة ساعة ونصف	٨.٣٠ ١٠.٠٠	٩.٣٠ ١١.٣٠	ورقة الاسئلة
٢٤		الثالث	اليوم التاريخ	جبر وهندسة فراغية	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	٩٠
٢٥	٩	الأول	اليوم التاريخ	تربية وطنية حاسب الي	ساعة ساعة	٨.٣٠ ١٠.٠٠	٩.٣٠ ١١.٠٠	ورقة الاسئلة
٢٦		الثاني	اليوم التاريخ	تربية دينية مواطنة وحقوق الانسان	ساعة ونصف ساعة ونصف	٨.٣٠ ١٠.٣٠	١٠.٠٠ ١٢.٠٠	ورقة الاسئلة
٢٧		الثالث	اليوم التاريخ	ديناميكا	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	٣٠
٢٨	١٠	الأول	اليوم التاريخ	تربية دينية	ساعة ونصف	٨.٣٠	١٠.٠٠	ورقة الاسئلة
٢		الثالث	اليوم	تربية دينية	ساعة ونصف	٨.٣٠	١٠.٠٠	ورقة

م	ترتيب اليوم للصف	الصف	اليوم والتاريخ	المادة	المدة	الزمن من	الزمن الي	رقم استمارة
٩			التاريخ	تربية وطنية	ساعة ونصف	١٠.٣٠	١٢.٠٠	الاسئلة
٣٠	١١	الثالث	اليوم /٦/٥	اقتصاد احصاء	ساعة ونصف ساعة ونصف	٨.٣٠ ١٠.٣٠	١٠.٠٠ ١٢.٠٠	ورقة الاسئلة

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن : عدد أيام الامتحان ٣٠ يوم ؛ حيث أن عدد أيام امتحان الصف الأول١٠ أيام ، وعدد أيام امتحان الصف الثانى ٩أيام ، وعدد أيام امتحان الصف الثالث ١١ يوم . وبعد استبعاد أيام الإجازات الأسبوعية والرسمية ، يكون مخطط للامتحان أن يبدأ يوم ٢/٥/ .... و ينتهي يوم ٥/٦/..... .

ويتم منح المدارس عدد ٧ " سبعة " أيام للانتهاء من أعمال التصحيح ومراجعة النتيجة ورصدها وإرسال الكشوف للمديريات والوزارة واعتمادها وإظهارها علي مستوي الجمهورية وليكن في يوم ١٥/٦/ .....

جدول رقم (٣)

يوضح الجدول المقترح لامتحان المرحلة الثانوية العامة (دور ثانٍ) :

م	ترتيب اليوم للصف	الصف	اليوم والتاريخ	المادة	المدة	الزمن من	الزمن الي	رقم استمارة
١	١	الأول	اليوم /٦/٢٠	لغة عربية	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	
٢		الثاني	اليوم التاريخ	لغة عربية	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	
٣		الثالث	اليوم التاريخ	لغة عربية	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	٣٠
٤	٢	الأول	اليوم التاريخ	لغة اجنبية أولى	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	
٥		الثاني	اليوم التاريخ	لغة اجنبية أولى	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	
٦		الثالث	اليوم	لغة اجنبية أولى	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	٧٠

م	ترتيب اليوم للصف	الصف	اليوم والتاريخ	المادة	المدة	الزمن		رقم استمارة
						من	الي	
			التاريخ					
٧		الأول	اليوم التاريخ	لغة اجنبية ثانية	ساعة ونصف	٨.٣٠	١٠.٠٠	
٨	٣	الثاني	اليوم التاريخ	لغة اجنبية ثانية	ساعة ونصف	٨.٣٠	١٠.٠٠	
٩		الثالث	اليوم التاريخ	لغة اجنبية ثانية	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	٧٠
١٠		الأول	اليوم التاريخ	كيمياء – فيزياء	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	
١١	٤	الثاني	اليوم التاريخ	كيمياء – فيزياء– علم نفس – فلسفة	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	
١٢		الثالث	اليوم التاريخ	كيمياء – تاريخ	٣ ساعات	٨.٣٠	١١.٣٠	٣٠
١٣		الأول	اليوم التاريخ	جبر وحساب مثلثات	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	
١٤	٥	الثاني	اليوم التاريخ	الجبر	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	
١٥		الثالث	اليوم التاريخ	فيزياء فلسفة ومنطق	٣ ساعات ٣ ساعات	٨.٣٠ ٨.٣٠	١١.٣٠ ١١.٣٠	٩٠ ٣٠
١٦		الأول	اليوم التاريخ	تاريخ – جغرافيا	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	
١٧	٦	الثاني	اليوم التاريخ	تاريخ – جغرافيا – ميكانيكا – احياء	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	
١٨		الثالث	اليوم التاريخ	تفاضل وتكامل احياء – جغرافيا	ساعتان ٣ ساعات	٨.٣٠ ٨.٣٠	١٠.٣٠ ١١.٣٠	٩٠ ٣٠
١٩	٧	الأول	اليوم التاريخ	هندسة	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	
٢٠		الثاني	اليوم	تفاضل وحساب مثلثات	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	

م	ترتيب اليوم للصف	الصف	اليوم والتاريخ	المادة	المدة	الزمن من	الزمن الي	رقم استمارة
			التاريخ					
٢١		الثالث	اليوم التاريخ	استاتيكا جيولوجيا وعلوم البيئة علم النفس والاجتماع	ساعتان ٣ ساعات ٣ ساعات	٨.٣٠ ٨.٣٠ ٨.٣٠	١٠.٣٠ ١١.٣٠ ١١.٣٠	٣٠ ٣٠ ٣٠
٢٢	٨	الأول	اليوم التاريخ	احياء فلسفة ومنطق	ساعتان ساعة ونصف	٨.٣٠ ٨.٣٠	١٠.٣٠ ١٠.٠٠	
٢٣		الثاني	اليوم التاريخ	تربية مهنية (زراعة – صناعة –ادارة اعمال) تكنولوجيا المعلومات والاتصال	ساعة ساعة ونصف	٨.٣٠ ١٠.٠٠	٩.٣٠ ١١.٣٠	ورقة الاسئلة
٢٤		الثالث	اليوم التاريخ	جبر وهندسة فراغية	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	٩٠
٢٥	٩	الأول	اليوم التاريخ	تربية وطنية حاسب الي	ساعة ساعة	٨.٣٠ ١٠.٠٠	٩.٣٠ ١١.٠٠	
٢٦		الثاني	اليوم التاريخ	تربية دينية مواطنة وحقوق الانسان	ساعة ونصف ساعة ونصف	٨.٣٠ ١٠.٣٠	١٠.٠٠ ١٢.٠٠	ورقة الاسئلة
٢٧		الثالث	اليوم التاريخ	ديناميكا	ساعتان	٨.٣٠	١٠.٣٠	٣٠
٢٨	١٠	الأول	اليوم التاريخ	تربية دينية	ساعة ونصف	٨.٣٠	١٠.٠٠	ورقة الاسئلة
٢٩		الثالث	اليوم التاريخ	تربية دينية تربية وطنية	ساعة ونصف ساعة ونصف	٨.٣٠ ١٠.٣٠	١٠.٠٠ ١٢.٠٠	ورقة الاسئلة
٣٠	١١	الثالث	اليوم /٧/٢٨	اقتصاد احصاء	ساعة ونصف ساعة ونصف	٨.٣٠ ١٠.٣٠	١٠.٠٠ ١٢.٠٠	ورقة الاسئلة

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن : عدد أيام الامتحان ٣٠ يوم ؛ حيث أن عدد أيام امتحان الصف الأول ١٠أيام ، وعدد أيام امتحان الصف الثانى ٩أيام ، وعدد أيام امتحان الصف الثالث ١١ يوم . وبعد استبعاد أيام الإجازات الأسبوعية والرسمية يكون مخطط للامتحان أن يبدأ يوم ٦/٢٠/ .... و ينتهي يوم ٧/٢٨/..... .

ويتم منح المدارس عدد ٧ " سبعة " أيام للانتهاء من أعمال التصحيح ومراجعة النتيجة ورصدها وإرسال الكشوف للمديريات والوزارة واعتمادها وإظهارها علي مستوي الجمهورية وليكن في يوم ٨/٥/ .....

جدول رقم (٤)

يوضح امتحانات المرحلة الثانوية (دور أول)

	الصف	بداية الامتحان	نهاية	المدة	ملاحظات
	الأول	٢/٥/	---	١٠ أيام	
	الثاني	٣/٥/	---	٩ أيام	
	الثالث	٤/٥/	٦/٥/	١١ يوم	
	إجمالى			٣٠ يوم	

جدول رقم (٥)

يوضح موعد إظهار وإعلان نتيجة المرحلة الثانوية العامة(دور أول)

	الصف	إظهار النتيجة	
	الأول	١٥/٦/	
	الثاني	١٥/٦/	
	الثالث	١٥/٦/	

جدول رقم (٦)

يوضح امتحانات المرحلة الثانوية العامة (دور ثانٍ)

	الصف	بداية	نهاية الامتحان	المدة	ملاحظات
	الأول	٢٠/٦/	---	١٠	
	الثاني	٢١/٦/	---	٩	
	الثالث	٢٢/٦/	٢٨/٧/	١١	
	إجمالى			٣٠	

جدول رقم (٧)

يوضح موعد إظهار وإعلان نتيجة المرحلة الثانوية العامة (دور ثانٍ)

	الصف	إظهار النتيجة	
	الأول	/٨/١٥	
	الثاني	/٨/١٥	
	الثالث	/٨/١٥	

جدول رقم (٨)

يوضح مواعيد التقدم لامتحان التمهيدي للكليات المختلفة (دور أول)

م	المجموعة	بداية التقدم	نهاية التقدم	ملاحظات
١	الأولي A	/٦/١٥	/٦/٢٢	
٢	الثانية B	/٦/١٥	/٦/٢٢	
٣	الثالثة C	/٦/١٥	/٦/٢٢	
٤	الرابعة D	/٦/١٥	/٦/٢٢	

جدول رقم (٩)

يوضح مواعيد امتحان التمهيدي للكليات المختلفة (دور أول)

م	المجموعة	بداية الامتحان	نهاية الامتحان	إعلان النتيجة	ملاحظات
١	الأولي A	/٧/١	/٧/٢٠	/٨/١	
٢	الثانية B	/٧/١	/٧/٢٠	/٨/١	
٣	الثالثة C	/٧/١	/٧/٢٠	/٨/١	
٤	الرابعة D	/٧/١	/٧/٢٠	/٨/١	

جدول (١٠)

يوضح مواعيد التقدم لامتحان التمهيدي للكليات المختلفة (دور ثانٍ)

م	المجموعة	بداية التقدم	نهاية التقدم	ملاحظات
١	الأولي A	/٨/١١	/٨/١٨	
٢	الثانية B	/٨/١١	/٨/١٨	
٣	الثالثة C	/٨/١١	/٨/١٨	
٤	الرابعة D	/٨/١١	/٨/١٨	

جدول (١١)

يوضح مواعيد امتحان التمهيدي للكليات المختلفة (دور ثانٍ)

م	المجموعة	بداية الامتحان	نهاية الامتحان	إعلان	ملاحظات
١	الأولى A	/٨/١٩	/٩/٥	/٩/١٥	
٢	الثانية B	/٨/١٩	/٩/٥	/٩/١٥	
٣	الثالثة C	/٨/١٩	/٩/٥	/٩/١٥	
٤	الرابعة D	/٨/١٩	/٩/٥	/٩/١٥	

المراجع :

١- إبراهيم مصطفى مخيمر المتولي (٢٠١٦) : استراتيجية مقترحة لتأهيل المدارس الثانوية العامة المصرية المعتمدة محليًا للحصول على الاعتماد الدولي في ضوء مؤشرات ومعايير الجودة (CITA) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة دمياط .

٢- أحمد الخطيب (١٩٩٩) : غول الامتحان العام لشهادة الدراسة الثانوية ، دار الكندي ، إربد ، الأردن.

٣- أحمد نصحي أنيس الباز (٢٠٠٨) : الكفاءة الداخلية للتعليم الثانوي العام في مصر في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة " دراسة مستقبلية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، فرع دمياط ، جامعة المنصورة .

٤- أحمد يوسف أحمد (٢٠١٦) : "محنة الثانوية العامة" ، الأهرام ، السنة ١٤٠، ع ٤٧٣٠٩ ، ١٦يونيو .متاح على : http://www.ahram.org.eg/News/191933/4/527716

في ٢٧ يونيو ٢٠١٦، ٢٤: ١١ م .

٥- البنك الدولي (٢٠١٠) : مراجعات لسياسات التعليم الوطنية .. التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية والبنك الدولي .

٦- السيد عبد السميع محروس مندور(٢٠٠٥) : القرارات واللوائح المنظمة لإدارة المرحلة الثانوية في مصر " دراسة تقويمية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة طنطا .

٧- السيد عبد المنعم حجازي (٢٠٠٢) : نظام امتحانات الشهادة الثانوية العامة في مصر في ضوء خبرات بعض الدول ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق .

٨- ألطاف رمضان إبراهيم وعبد الوهاب عوض كويران (٢٠١٦) : " مقارنة استخدام اختبار القدرات العقلية ومعدل امتحان القبول ومعدل الثانوية العامة كمعايير للقبول والتنبؤ بتحصيل الطلبة في جامعة عدن " ، المجلة الدولية لتطوير التفوق ، مج٧، ع١٣، مركز تطوير التفوق بجامعةالعلوم والتكنولوجيا بالاشتراك مع المنظمة العالمية لتطوير الموهبة .متاح على :
https://ust.edu/tdaj/count/2016/2/5.pdf

٩- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠٩) : النشرة الدورية ، ع ١٤، القاهرة . متاح على : http://ncerd.org/pdf/nashra14.pdf

١٠- ـ (يونيو ٢٠٠٩) : متطلبات تفعيل توصيات المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي في مصر ، الباحث الرئيسي محمد السيد حسونه ، القاهرة .

١١- ـ (٢٠١٠) : دراسة تحليلية لسياسات التعليم قبل الجامعي منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن في ضوء متطبات اقتصاد المعرفة ، الباحث الرئيسي فاتن محمد عدلي ، القاهرة .

١٢- الهلالي الشربيني الهلالي (٢٠٠٨) : " نظام مقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر " ، مجلة بحوث التربية النوعية ، ع١١ ،جامعة المنصورة ، يناير .

١٣- جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم : قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ .

١٤- ـ : الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠٣٠ (التعليم المشروع القومي لمصر).

١٥- ـ : الكتاب الإحصائي السنوي للعام الدراسي٢٠١٥ /٢٠١٦ . متاح على :
http://emis.gov.eg/annual_book.aspx?id=400

١٦- جورجيت قليني (٢٠٠٤) : " المشاركة المجتمعية في شؤون التعليم : الطموح والتحديات" ، المؤتمر العلمي السنوي (آفاق الإصلاح التربوي في مصر) ، كلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ، في الفترة (٢-٣) أكتوبر .

١٧- حسن محمد حسان ومحمد عطوة مجاهد ومحمد حسنين العجمي (٢٠٠٧) : التربية وقضايا المجتمع المعاصرة في (بطالة المعلمين – الثانوية العامة – قضية العولمة – الاختراق الثقافي – التحسين الكيفي للتعليم) ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية .

١٨- حسني ثابت (٢٠٠٨) : " الثانوية العامة وسياسات القبول بالجامعات فى مصر" ، أخبار مصر، ١٢ يونيو . متاح على : http://www.masress.com/egynews/42225 في ٢٢ يونيو ٢٠١٦، ٢٧: ٤ ص.

١٩- حمد بن ناصر أحمد المحرج (٢٠٠٩) : " اختبار القدرات العامة كما يدركه الطلاب في الجامعات السعودية " ، دراسات عربية في علم النفس ، مج٨ ، ع٢ ، القاهرة ، إبريل .

٢٠- داخل حسن جريو و وليد خضر الزند (١٩٨٩) : " قبول الطلبة في التعليم الجامعي وسبل تطويره "، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي ، ع١٠ ، دمشق ، ديسمبر .

٢١- دستور جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٤.

٢٢- راجي أسعد (٢٠١٢) : " المساواة للجميع ؟ سياسة مجانية التعليم العالي العام في مصر تخلق عدم تكافؤ في الفرَص " ، في أسماء البدوي (محرر) : التعليم العالي في مصر :هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟ ، مجلس السكان الدولي ، دار الكتب، القاهرة . متاح على :

http://www.popcouncil.org/uploads/pdfs/2012PGY_AccessHigherEdEgypt_ar.pdf

٢٣- رضا محمد كمال الدين غنيم (٢٠٠٨) : مشكلة الانضباط في المدرسة الثانوية العامة (دراسة تحليلية) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس .

٢٤- رفيقة حمود (٢٠٠٩) : " سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية " ، المؤتمر الإقليمي العربي (نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية) ، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت ، القاهرة ، يونيو .

٢٥- زكي البحيري (٢٠٠٨) : استراتيجية حديثة للتعليم في مصر (حول إصلاح التعليم الثانوي) ، د.ن.

٢٦- سعيد إسماعيل علي (١٩٩٤) : " حتى نتلافى آثار سلبية محتملة لقانون الثانوية العامة " ، دراسات تربوية ، مج ٩ ، ج٦٦ ،القاهرة .

٢٧- سعيد جميل سليمان (٢٠٠١) : تحقيق التميز للتعليم الثانوي العام استرشادًا بالصعوبات التى تواجه خريجيه فى دراستهم الجامعية ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، يوليو .

٢٨- سليم محمد القطب البراسي (٢٠٠٥) : المدرسة الثانوية العامة في مصر والتحديات الثقافية للعولمة " دراسة تحليلية – نقدية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة طنطا – فرع كفر الشيخ .

٢٩- سوسن شاكر مجيد (٢٠١٢) : " القبول في الجامعات العراقية والعربية بين التخلف والمعاصرة " ، الحوار المتمدن ، ٢٥ أبريل . متاح على : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=304892&r=0 ، في ٢٤ أغسطس٢٠١٦ في ٨:٩ م .

٣٠- عاشور إبراهيم الدسوقي عيد (٢٠٠٣) : تصور مستقبلي لتطوير التعليم الثانوي العام في ضوء متطلبات التنمية البشرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – فرع بنها ، جامعة الزقازيق .

٣١- عبد الرحمن بن أحمد محمد صائغ (٢٠١٠) : " واقع التعليم الثانوي في الوطن العربي وسبل تطويره" ، المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم العرب (التعليم ما بعد الأساسي " الثانوي" .. تطويره وتنويع مساراته) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان ، في الفترة ٧-٨ مارس . متاح على :

http://www.moe.gov.om/portal/SiteBuilder/Sites/EPS/amm/files/dirassa1 pdf ،

في ٢٢ يونيو ٢٠١٦، ٢٦: ٤ ص.

٣٢- عبد اللاه صالح مثني (٢٠١٠) : " سياسة القبول والتعليم في جامعة عدن (دراسة إحصائية – تحليلية)، مجلة التواصل، ع ٢٣ ، صنعاء ، يناير .

٣٣- عبد الناصر عطايا وعصام رمضان (٢٠١٣) : " مستوى الصحة المنظمية بالمدارس الثانوية من وجهة نظر معلمي التعليم الثانوي العام بمصر " ، مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) ، مج ٢٧ ، ع٥ .

٣٤- عبير صلاح الدين (٢٠١٤) : " تاريخ الثانوية العامة.. بدأت بـ ٣ مدارس وامتحانات شفوية يحضرها الخديوي وقناصل أوروبا" ، أصوات مصرية ، السبت ٧ يونيو .

متاح على :

http://www.aswatmasriya.com/news/details/22492

، في ١٢ يوليو ٢٠١٦، ٢٦: ٦ ص.

٣٥- عزالدين عبد الله النعيمي و محمد إبراهيم المقصقص (٢٠١٢) : " تقييم القدرة التنبؤية لمعدل امتحان الثانوية العامة والمعدل التراكمي الجامعي بمستوي تحصيل طلبة الجامعات الأردنية في امتحان الكفاءة الجامعية " ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع٢٧ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

٣٦- علي أحمد مدكور(٢٠٠٠) : التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

٣٧- غادة محمد عبد السلام (٢٠٠٩) : الدعم التنظيمي للمعلمين والبيئة الابتكارية بالمدرسة الثانوية العامة في ج .م . ع " دراسة تحليلية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس .

٣٨- فاتن محمد عزازي (٢٠٠٨) : تطوير التعليم الثانوي بين الواقع وتحديات المستقبل .. رؤى وتوجهات مستقبلية ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة .

٣٩- فتحي درويش محمد عشيبة (٢٠٠٩) : دراسات في تطوير التعليم الجامعي علي ضوء التحديات المعاصرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة .

٤٠- كامل جاد (٢٠٠٢) : التعليم الثانوي في مصر في مطلع القرن الحادي والعشرين ، دار قباء ، القاهرة.

٤١- كمال أبو شديد (٢٠٠٩) : " القبول في البكالوريوس ، المساواة في الوصول والجودة في التعليم العالي : منظور دولي مقارن " ، المؤتمر الإقليمي العربي (نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية) ، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت ، القاهرة ، يونيو .

٤٢- مجدي عزيز إبراهيم (٢٠٠٩) : معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم ، عالم الكتب ، القاهرة .

٤٣- محمد حبيب كاظم الشاروط (٢٠١٠) : " رؤية مستقبلية نحو إصلاح الجامعات العربية " ، ملتقى (مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية : الاستراتيجيات- السياسات - الآليات) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، المنامة ، البحرين ، أكتوبر.

٤٤- محمد خطايبة وراتب السعود (٢٠٠٩) : " العوامل التي تسهم في رسوب الطلبة في امتحان شهادة الثانوية العامة في محافظة إربد من وجهة نظر المشرفين والمديرين والمعلمين والطلبة " ، مؤتة للبحوث والدراسات ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مج ٢٤، ع٦ ،الأردن .

٤٥- محمد عبد العزيز جعفر (١٩٩٦) : " تنسيق القبول في الكليات الجامعية بين الموضوعية والتطبيق " ، على الطريق ، ع١٤ ، الكويت .

٤٦- محمد عبد الفتاح شاهين (٢٠٠٤) : " قلق الاختبار لدى طلبة الثانوية العامة في محافظة الخليل " ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، ع٣ ، فلسطين .

٤٧- محمد فوزي عبد المقصود (٢٠٠١) : " سياسات ونماذج القبول في التعليم العالي المعاصر وكيفية الاستفادة منها في تطوير سياسات القبول في التعليم العالي المصري " ، المؤتمر العلمي الثالث (التربية والثقافة في عالم متغير) ، مج٢ ، كلية التربية ، جامعة القاهرة - فرع الفيوم ، ٢٧-٢٨ أكتوبر .

٤٨- محمد متولي غنيمه (١٩٩٠) : " تضارب السياسات التعليمية المحلية والتحديات العربية والعالمية وأثرها على مستقبل القيمة الاقتصادية للتعليم الثانوي العام في العالم العربي مع التركيز على التعليم الثانوي العام المصري " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ع٢ ، القاهرة .

٤٩- محمود عباس عابدين (٢٠٠٧) : " نحو رؤية لتطوير معايير القبول بالتعليم العالي المصري " ، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية ، ع٩ ، أغسطس .

٥٠- محمود علوان (٢٠١٣) : " الثانوية العامة.. من التجهيزية للعام الواحد.. ١٨٢٥ أول أعوام التعليم بها.. فى ١٨٩١ زادت الدراسة بها لـ ٥ سنوات.. وتغير نظامها فى ١٩٧٧.. وفى ٨١ تشغيل القسم الأدبى..٢٠١٣ نهاية العمل بالنظام العامين " ، بوابة فيتو ، الجمعة ٧ يونيو - ٠٦:٤٢ م . متاح على http://www.vetogate.com/381390: ، في ١٢ يوليو ٢٠١٦، ٢٥: ٦ ص.

٥١- منى إبراهيم اللبودي (٢٠١٢) : " تطوير امتحانات الثانوية العامة في مصر في ضوء أداة موحدة لتقويم جودة الاختبارات وعدالتها " ، دراسات في المناهج وطرق التدريس ، ع١٨٢، القاهرة ، مايو.

٥٢- مها عبد الباقي جويلي (٢٠٠٧) : أولويات وقضايا تربوية ، مكتبة نانسي ، دمياط .

٥٣- هيام عبد الرحيم أحمد (٢٠٠٨) : جهود تطوير التعليم الثانوي العام في مصر منذ الثمانينيات من القرن العشرين حتى الآن " دراسة تحليلية "، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الاسكندرية .

٥٤- وليم عبيد (١٩٩٣) : " سياسات القبول بالجامعة : رؤى تربوية " ، مجلة كلية التربية بأسوان ، ع٣ ، يناير .

55- Carnevale, Anthony P. & Rose, Stephen J. (2003): Socioeconomic Status, Race/Ethnicity, and Selective College Admissions - A Century Foundation Paper , Century Foundation, New York, NY , March.

56- Gabbard, Anita & Mupinga, Davison M. (2013) : " Balancing Open Access with Academic Standards: Implications for Community College Faculty " , Community College Journal of Research and Practice ,v37 , n5.

57-Leslie Killgore(2009) : " Merit and Competition in Selective College Admissions" , The Review of Higher Education , Volume 32, No. 4 , Association for the Study of Higher Education , Summer.

58- Office for Standards in Education (2003): Good assessment in secondary schools, Ofsted Publications Centre, March . available at:

http://learning.gov.wales/docs/learningwales/publications/130429-good-assessment-in-schools-en.pdf

59- Rebecca Zwick (2007) : College Admission Testing , This report was commissioned by the National Association for College Admission Counseling , February.

60- Reumer, Christoffel & van der Wende, Marijk (2010) : " Excellence and Diversity: The Emergence of Selective Admission Policies in Dutch Higher Education--A Case Study on Amsterdam University College" , Research & Occasional Paper Series: CSHE.15.10 , Center for Studies in Higher Education, University of California , Berkeley , October .

61- Robin Matross Helms (2008) : University Admission Worldwide, International Bank for Reconstruction and Development , The World Bank , Washington, D.C. ,USA , July .

62- Ulster University (2016) : Assessment Handbook , August .available at:

http://www.ulster.ac.uk/academicoffice/download/Handbooks/Assessment%20Handbook.pdf